مجلة العلوم الانسانية

مجلة علمية محكمة تصدرها كلية التربية للعلوم الانسانية
جامعة بابل

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ٩١٤ بغداد ٢٠١٠
ISSN: 1992-2876

معالم الدرس النَحوِيّ في كتاب نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة.

The features of the grammar lesson in the book of the genesis of grammar and the history of the most famous grammarians.

م.م. أحمد تيمور فليّح
مديريّة تربية بابل
Assistant lecturer: Ahmed Taimour Flayyih
Directorate- General of Education in Babil

ملخّص البحث:

يمثّل علم النحو الركن الأهمّ من أركان علوم اللغة العَرَبِيّة؛ ولذلك اهتمّ به العلماء العرب أيّما اهتمام، فظهرت المؤلّفات المبسوطة والموجزة والشروح والتعليقات في بيان قواعده واستكشاف دقائقه، ومن مظاهر اهتمام العلماء بهذا العلم اهتمامهم بتراجم النَحوِيّين الذين حملوا على عاتقهم مهمّة تطوير هذا العلم ودراسته والتصنيف فيه، ولعلّ من أبرز المصنفات الّتي تناولت تاريخ هذا العلم كتاب (نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة) للشيخ مُحَمَّد الطَّنطَاوِيّ. وقد ضمّ هذا الكتاب علاوة على تراجم النَحوِيّين قضايا مهمّة تتعلق بالفكر النَحوِيّ، إذ عالجها المُصَنِّف بفكره الدقيق ونظره الثاقب.

وقد حاولت في هذا البحث أن أسلّط الضوء على معالم الدرس النَحوِيّ عند الشَّيخ الطَّنطَاوِيّ من خلال متابعة أصول النحو لديه ومتابعة مناقشاته للنَحوِيّين وما يترتب عليها من اختياراته النَحوِيّة الّتي تضمنها كتابه محلّ الدراسة، وهي تكشف عن تعامله مَعَ النَحوِيّين معاملة الندّ للندّ، فيصحّح ما يراه صحيحاً ويخطّئ ما يراه خاطئاً بحسب الدليل الذي توصّل إليه.

الكلمات المفتاحيّة:

النحو، تاريخ النحو، الدرس النَحوِيّ، الطَّنطَاوِيّ.

Research Summary:

Grammar is the most important pillar of Arabic language sciences. Therefore, Arab scholars paid great attention to it, so wide and concise literature, explanations and comments appeared in explaining its rules and exploring its minutes. The book (The Origin of Grammar and History of the Most Famous Grammarians) by Sheikh Muhammad Al-Tantawi. In addition to the translations of grammarians, this book included important issues related to grammatical thought, as the workbook addressed them with his precise thought and insight.

In this research, I tried to shed light on the features of the grammatical lesson of Sheikh Al-Tantawi by following up on the origins of his grammar and following up on his discussions of the grammarians and the consequences of his grammatical choices included in his book under study, and it reveals his dealings with grammarians as a peer-to-peer treatment, so he corrects what he considers correct And he errs what he deems wrong according to the evidence he reached.

key words:

Grammar, history of grammar, grammar lesson, Tantawi.

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين والصّلاة والسّلام على سيّدنا مُحَمَّد وآله الطيّبين الطاهرين.

أمّا بعد. فيعدّ البحث في تاريخ العلوم من البحوث المهمّة، إذ يعرف من طريقه مراحل تطور العلم وأبرز المدارس الّتي ظهرت فيه، ويعرف من طريقه أيضا تاريخ المَسَائِل المطروحة على بساط البحث وكيفية تبلورها حَتّى وصولها إلى الصيغة الّتي وصلت إليها، وهذه الفائدة تتعدى السرد التاريخي المحض.

وكانت علوم العَرَبِيّة من أبرز العلوم الّتي ظهرت بعد انتشار الإسلام للمحافظة على سلامة اللغة العَرَبِيّة في مواجهة عوامل الانحراف اللُغَوِيّ المختلفة الّتي كان من أبرزها دخول غير العرب في الإسلام واختلاطهم بالعرب، مما أدّى إلى فساد السليقة اللُغَوِيّة عند العرب وظهور اللحن الذي بدأ يسري وينتشر كالنار في الهشيم، فكانت نشأة علم النحو بسبب الحاجة الملحّة إليه وقديما قيل: الحاجة أمّ الاختراع.

وقد كتبت في تاريخ علم النحو كتب عدة كان من أبرزها كتاب (مراتب النَحوِيّين) لأبي الطيّب عبد الواحد بن عليّ اللُغَوِيّ (ت٣٥١هـ)، وكتاب (أخبار النَحوِيّين البَصرِيّين) لأبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافيّ (ت٣٦٨هـ)، وكتاب (طبقات النَحوِيّين واللُغَوِيّين) لمُحَمَّد بن الحسن الزبيديّ(ت٣٧٩هـ)، وكتاب (تاريخ العلماء النَحوِيّين من البَصرِيّين والكُوفِيّين وغيرهم) لأبي المحاسن المفضل بن مُحَمَّد بن مسعر التنوخيّ المعريّ (ت٤٤٢هـ)، وكتاب (إنباه الرواة على أنباه النحاة) لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي (ت٦٤٦هـ)، وكتاب (بغية الوعاة في طبقات اللُغَوِيّين والنحاة) لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السِّيوطيّ (ت٩١١هـ) وغيرها من المصنّفات في هذا الشأن.

وقد اتّسع التأليف في هذا الفنّ في العصر الحديث بعد إقرار مادّة المدارس النَحوِيّة مادّة دراسية في أقسام اللغة العَرَبِيّة في الجامعات العَرَبِيّة وغيرها، كان من أبرز الكتب الّتي تناولت نشأة النحو ومسيرته كتاب (نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة) للشيخ مُحَمَّد الطَّنطَاوِيّ(ت١٩٥٥ أو ١٩٥٩م)، الذي رأيت بعض الأساتذة يفضله على جميع الكتب المخصصة لتاريخ النحو العَرَبِيّ وبيان مدارسه، وقد تأثر به وسار على دربه جمهور من ألّف في هذا العلم من المتأخرين، كالدكتور سعيد الأفغانيّ، والدكتور شوقي ضيف، والدكتورة خديجة الحديثيّ، وغيرهم.

وفي هذه الوريقات محاولة لقراءة هذا الكتاب والوقوف على بعض جوانبه، فاستوى البحث مكوناً من تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة، فتناول التمهيد ترجمة المُصَنِّف ومؤلّفاته، وأمّا الفصل الأول فقد تناول قضية الاستشهاد وشروط الشاهد لديه وما هي شواهده، وأمّا الفصل الثاني فقد تناول موقفه من الخلاف بين المدارس النَحوِيّة، ولاسيّما بين البَصرِيّين والكُوفِيّين وترجيحه أيّ المذهبين، كما تناول الفصل الثالث بعض الآراء الخلافيّة الّتي وجدت في كتابه، وفي الخاتمة بعض الفوائد المستفادة من الكتاب.

وفي الختام فإنّ هذه المحاولة وإن شابتها النواقص والأخطاء إلا أنّها جهد المقل.

وعذري في كل هذا قول الشاعر:

"وَمن ذَا الَّذِي ترْضى سجاياه كلهَا* * * كفى الْمَرْء نبْلًا أَن تعد معايبه"

والحمد لله ربّ العالمين. الباحث

تمهيد: المُصَنِّف، حياته، مؤلفاته[1]:

ولادته:

وُلِد الشَّيخ مُحَمَّد الطَّنطَاوِيّ كبيشة في قرية (أكوة الحصة) إحدى قرى مركز كفر الزيّات التابع لمحافظة الغربية في مصر، وحدد(الدكتور مُحَمَّد عبد المنعم خفاجيّ، والدكتور عليّ عليّ ترك) تاريخ ولادته باليوم والشهر والسنة، فذكرا أنَّهُ ولد في يوم السبت السابع من أيلول من عام١٨٩٥، وأمّا الدكتور أحمد عيد عبد الفتاح حسن فقال: "لا يمكنني الجزم باليوم الذي ولد

(١) توجد له ترجمة في كتاب الأزهر في ألف عام:٥/ ١٩٤-١٩٦، وفي الجزء الرابع من كتاب كلية اللغة العَرَبِيّة بالقاهرة علماؤها الخالدون، ويبدو أنّه مجهول عند الكثير ممن تحدث عنه ولذلك اكتفى بعضهم بذكر كونه قد توفي بعد عام ١٣٥٧وهي السنة التي أتم فيها كتابه.

فيه الشَّيخ، وكذا الشهر، أمّا العام فهو(١٨٩٦) من ميلاد المسيح عليه السلام تقريبا، ويوافقه العام الهجري(١٣١٣أو١٣١٤)"[٢]، ومن الغريب أنّ الدكتور أحمد عيد عبد الفتاح حسن قد اعتمد في ترجمته على ابن المترجم الدكتور علي الطَّنطَاوِيّ، وهو مَعَ هذا لم يجزم بتاريخ ولادته في حين حدّده من هو بعيد عنه! وربما حصلا على وثائق تثبت ذلك.

دراسته:

بدأ في طلب العلم مذ كان يافعاً، إذ أدخله أبوه في مكتب قريته لحفظ القرآن الكريم، فحفظ كتاب الله وتعلم تجويده، ثم بعثه والده إلى الجامع الأحمديّ بطنطا عام ١٣٢٧هـ ١٩٠٩م حَتّى نال الابتدائية عام١٣٣١هـ ١٩١٣م.

حصل على شهادة الثانوية بتفوّق عام١٣٣٥هـ ١٩١٧م.

حاز شهادة العالمية النظاميّة عام١٣٤٢هـ ١٩٢٣م.

وفي كانون الثاني من العام ١٩٢٤م أُنشِئ قسم التخصص، والتحق الشَّيخ الطَّنطَاوِيّ في شعبة النحو والصرف والوضع، وتتكوّن الدراسة فيه من ثلاث مراحل اجتازها بتفوّق، وحازت رسالته في (الإعلال) التقدير الحسن من قبل أساتذته ولجنة الامتحان.

تدريسه:

عُيّن مدرّساً في معهد الزقازيق الدينيّ عام١٩٢٨

انتقل إلى كلية اللغة العَرَبِيّة عام ١٩٣٣ وعمل فيها مدرّساً حَتّى وفاته.

تلاميذه:

بحكم عمله في التدريس صار له العديد من التلاميذ، وكان أبرزهم الشَّيخ مُحَمَّد متوليّ الشعراويّ(ت١٤١٩هـ١٩٩٨م).

مؤلفاته:

وقد ترك الشَّيخ الطَّنطَاوِيّ عدّة مؤلفات تدلّ على علوّ كعبه في علوم اللغة العَرَبِيّة، وهي:

١/ نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة(وهو أشهر مؤلّفاته).

٢/ نفحة الريحان في علم البيان.

٣/ تصريف الأسماء(مطبوع).

٤/ رسالة في الإعلال: وقد مرّ الكلام عنها.

٥/ مقالات منشورة في مجلة رسالة الإسلام الصادرة عن دار التقريب.

٦/ تقديم ونقد لكتاب السّماع والقياس لأحمد تيمور باشا.

٧/تصحيحات لُغَوِيّة نشرها في مجلّة الرسالة الّتي كان يصدرها الأديب أحمد حسن الزيّات.

وفاته:

كما حصل الخلاف في تاريخ ولادته فقد حصل الخلاف في تاريخ وفاته، فذكر مؤلفا كتاب(الأزهر في ألف عام) أنَّهُ توفي علم ١٩٥٥ عن عمر ستّين عاماً تقريباً، وأمّا الدكتور أحمد عيد عبد الفتاح حسن فأرّخ وفاته بعام(١٩٥٩م١٣٧٩هـ)، وذكر أنَّهُ توفّي عن ثلاث وستين سنة[٣].

منهجه في الكتاب:

أدرك الشَّيخ الطَّنطَاوِيّ أهمّية البحث في تاريخ النَحوِيّين وطبقاتهم، فهو يرى أنّ من الجدير "بمن يريد أن يفقه النحو على الوجه المرضيّ أن يتعرف تاريخ النحاة القدامى، ويقف على طبقاتهم الّتي انضووا إليها وترتيب هذه الطبقات بحسب الزمن

(٢) الشيخ محمد الطَّنطَاوِيّ(حياة طيبة وذكر خالد):١

(٣) ينظر: الشيخ محمد الطَّنطَاوِيّ(حياة طيبة وذكر خالد):٣

منذ تدوينه إلى منتهى الاجتهاد فيه، وحبذا لو استكمل بمعرفة المتأخّرين، إذ بذلك كلّه تتكشف له تطوّرات هذا الفنّ، ويقرّ في نفسه صحّة انتساب القول لقائله، ويدرك وجهة الردّ عليه ويتفهّم حكمة الموافقة له وعلّة مخالفته، حَتّى لكأنَّهُ معهم يستمع بنفسه، ويرحل من بلد إلى آخر معهم"[٤] ويمتاز هذا الكتاب–كما يرى الدكتور مُحَمَّد عبد المنعم خفاجيّ– "عن كتب الطبقات القديمة بسعة البحث وكثرة التفصيل ودراسة مدارس النحو القديمة دراسة مستفيضة، ويمتاز عن كتب المستشرقين بنفوذ مؤلّفه إلى أعماق العَرَبِيّة وأسرارها ووقوفه على أطوارها"[٥].

وقد بيّن الشَّيخ الطَّنطَاوِيّ منهجه في الكتاب في أثناء تعريفه بكتاب طبقات النَحوِيّين واللُغَوِيّين لمُحَمَّد بن الحسن الزبيديّ(ت٣٧٩هـ)، فقال: "لهذا الكتاب منهج خاص في التراجم يرشد إلى المقصود بسهولة، فإنَّهُ من جهة فصل بين النَحوِيّين واللُغَوِيّين وجعل لكلٍّ باباً، ومن جهة أخرى ذكر البَصرِيّين وحدهم ثمّ الكُوفِيّين ثمّ الإفريقيّين ثمّ الأندلسيّين، ورتبهم طبقات طبقة تلي أخرى مشيراً إلى مدارسهم وشيوخهم مَعَ جودة الضبط.

نعم قد اضطررت في التعبير الإقليميّ إلى مخالفته (في الإفريقيّين)، فاستبدلت بها (المغاربة)؛ لأنّها المذكورة في كتب النحو الّتي بأيدينا.

ومن الاعتراف بالفضل لصاحبه الإشادة بصنيع الزبيديّ فإنَّهُ الّذي مهّد لنا السبيل في توزيع علماء النحو خاصة إقليميا –وهو الهدف الذي ننظره– منذ كان من أبي الأسود إلى شيخ الزبيديّ السابق (مُحَمَّد بن يحيى الرباحيّ) المتوفى سنة ٣٥٨هـ لِأنّ ترجمته آخر تراجم الطبقات، فلو تأخّر عهد الزبيديّ لامتدّ هذا التفصيل النافع إلى أمده وخفف عنّا عناء التفتيش فترة أخرى في المعاجم المعنية بعلماء النحو"[٦].

ومن أهمّ الكتب الّتي رجع إليها الشَّيخ الطَّنطَاوِيّ في كتابه محلّ الدراسة كتاب(مراتب النَحوِيّين) لأبي الطيّب اللُغَوِيّ(ت٣٥١هـ)، وفيه يقول: "واستوجب البحث الاستعانة بكتاب(مراتب النَحوِيّين) لأبي الطيّب اللُغَوِيّ؛ لِأنّ المراجع الّتي لجأت إليها تواردت في النقل عنه، فالرجوع إليه أحرى، ولبثت طويلا أنشده.."[٧].

الفصل الأول: الشواهد وشروط الاستشهاد:

تقع الشواهد النَحوِيّة في المنزلة العليا في فكر الشَّيخ الطَّنطَاوِيّ النَحوِيّ؛ فهو يرى أنّ "الشاهد في علم النحو هو النحو"[٨]، وأمّا القياس فـ "لا يعول عليه إلّا إذا أعوزه السّماع"[٩]؛ "إذ لا ريب أنّ السّماع في اللغة ركن أوّل؛ لِأنّها ليست فلسفة يتحكم فيها ميزان العقل والدراية"[١٠]، فـ "اللغة العَرَبِيّة رواية قبل أن تكون دراية"[١١]، بل يعزو اختلاف النحاة كونه نتيجة "لاختلاف التقادير بينهم في الشواهد"[١٢]؛ ولذلك نراه يؤاخذ بعض النَحوِيّين في تعاملهم مَعَ الشواهد، فعاب على الصبّان(ت١٢٠٦هـ) قلّة التدقيق في الشواهد، إذ وصف حاشيته على شرح الأشموني(ت٩٠٠هـ) بأنّها "مفيدة علمياً فحسب، ولا يعتمد عليها في شواهد النحو"[١٣].

الاستشهاد بالقرآن الكريم والقراءات القُرآنِيّة:

(٤) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة:٦٣
(٥) الأزهر في ألف عام:١٩٥/٥
(٦) نشأة النحو:٢٢٧-٢٢٨
(٧) السماع والقياس:١٠(مقدمة الشيخ الطَّنطَاوِيّ).
(٨) نشأة النحو:٢٤٩
(٩) السماع والقياس:٩(مقدمة الشيخ الطَّنطَاوِيّ).
(١٠) نشأة النحو:١٦٦
(١١) السماع والقياس:٩(مقدمة الشيخ الطَّنطَاوِيّ).
(١٢) نشأة النحو: ١٥٤
(١٣) المصدر نفسه:٣١٣

إنّ الاحتجاج بالقرآن الكريم في إثبات المسائل النحويّة واللغويّة ممّا لا ريب فيه عند كلّ النحاة ومنهم المُصَنِّف، فالاحتجاج به "موافق للنحاة القدامى والمتأخرين"(١٤)، ومن الناحية العمليّة فقد احتجّ المُصَنِّف بالقرآن الكريم ليردّ على الكِسَائِيّ في المسألة الزنبورية كما سيأتي، وفي ترجمة سِيبَوَيهِ تَعَرّضَ لعدة أشكال من ذكر الآيات القُرآنِيّة، مِنها إحصاء الآيات القُرآنِيّة في كتاب سِيبَوَيهِ، فقد ذكر سِيبَوَيهِ في كتابه "ما يُرْبِي على ثلثمائة آية، قال المازنيّ اعتذاراً عن تعليم الذميّ الكتاب في نظير أجر كبير: إنّ هذا الكتاب يشتمل على ثلثمائة وكذا آية من كتاب الله عز وجل"(١٥)، ولاحظ المُصَنِّف شكلاً آخر من ذكر الآيات الكريمة في كتاب سِيبَوَيهِ، وهو الاستئناس بها، فقال: "قد تذكر بعض آيات استئناساً لناحية المعنى في الأحكام، قال سِيبَوَيهِ: "وقد يكون (علمت) بمنزلة (عرفت) لا تريد إلا علم الأول، فمن ذلك قوله تعالى: {وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ}(١٦)، وقال سبحانه: {وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ}(١٧)، فهي ههنا بمنزلة عرفت"(١٨)، وأمّا الاحتجاج بالقراءات القُرآنِيّة فلم ينص على موقفه من هذه المسألة، نعم ذكر الاستدلال بقراءة حمزة لقوله تعالى: {وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ}(١٩) بجرّ الأرحام على جواز العطف على الضمير المجرور بدون عود الجارّ في السعة، فقال: "لقد ضاق الخناق على البَصرِيّين والرَّضِيّ بعد الترديد لما عساه أن يدافع به البَصرِيّون لم ير بدّاً من أن يقول: "والظاهر أنّ حمزة جوّز ذلك بناءً على مذهب الكُوفِيّين لِأَنَّهُ كُوفِيّ ولا نسلّم تواتر القراءات السبع"(٢٠). ولم يرتض الشَّيخ الطَّنطَاوِيّ بهذا الردّ، بل رأى فيه شططاً(٢١).

أقول: في كلام الرَّضِيّ والطَّنطَاوِيّ نظر، أمّا كلام الرَّضِيّ فيردّه أنّ الاحتجاج بالقراءات القُرآنِيّة في النحو ليس متوقفا على التسليم بتواتر القراءات السبع أو العشر، بل يحتج بالقراءة الّتي ثبت أنّهم قرأوا بها في زمن الاحتجاج وإن لم تكن متواترة، وأمّا ردّ الشَّيخ الطَّنطَاوِيّ وبناؤه على تواتر القراءات السبع فهو وإن كان قولاً مشهوراً بين المُصَنِّفين في علوم القرآن إلّا أنَّهُ قول عارٍ عن الدليل، فـالصحيح "أنّ هذه القراءات المعروفة إنّما هي اجتهادات من القرّاء أنفسهم، وليست متواترة عن النبي –صلى الله عليه وآله–"(٢٢).

ومن المَسَائِل الّتي ذكرها المُصَنِّف ولها ارتباط بهذه القضية مسألة تصحيح بعض المغاربة والسِّيوطيّ "عمل أن المخففة المفتوحة في الظاهر أيضاً، قال السِّيوطيّ: "الثاني: أنّها تعمل في المضمر وفي الظاهر، نحو: علمت أن زيداً قائم، وقرئ (أن غضب الله عليها) وعليه طائفة من المغاربة"(٢٣).

الاستشهاد بالحديث النبويّ الشريف:

للنحاة في الاحتجاج بالحديث النبويّ الشريف ثلاثة مذاهب:

١/ مذهب القبول مُطلَقاً.

٢/مذهب ترك الاحتجاج مُطلَقاً.

٣/ الاحتجاج بشرط وجود قرائن على أنّ المرويّ هو اللفظ.

---

(١٤) المصدر نفسه:٢٤٩
(١٥) نشأة النحو: ٨٤
(١٦) سورة البقرة:٦٥
(١٧) سورة الأنفال:٦٠
(١٨) نشأة النحو: ٨٥، كتاب سيبويه:٤٠/١
(١٩) سورة النساء:١
(٢٠) شرح الرَّضِيّ على الكافية:٣٣٦/٢
(٢١) ينظر: نشأة النحو:١٤٦
(٢٢) البيان في تفسير القرآن:٨٢
(٢٣) نشأة النحو:٢٢٤، همع الهوامع: ٥١٤/١

ويظهر من مجموع كلمات الشَّيخ الطَّنطَاوِيّ اختياره المذهب الثالث؛ إذ لم يرتض برأي ابن مالك بالاحتجاج بالحديث النبويّ الشريف مطلقاً، بل وسم المحتجين به بالابتداع، قال في ترجمة سِيبَوَيهِ وذكر شواهده: "ولم يجنح إلى الاستدلال بالحديث الشريف شأن أسلافه ومعاصريه؛ وذلك لانعدام الثقة في نقل الحديث بلفظه الوارد عنه –صلى الله عليه[وآله] وسلم– لتصريح العلماء بجواز الرواية بالمعني، إذ لو وثقوا بلفظه لجرى مجرى القرآن الكريم في القواعد الكلّية، ثم صارت سنّة جارية بعده في المتقدّمين والمتأخّرين، لم يبتدع خلافها غير ابن خروف وابن مالك ثم الرَّضِيّ الّذي أضاف إلى الحديث في الاستشهاد به كلام أهل البيت رضي الله عنهم، وقد أنكر ابن الضائع وأبو حيان على ابن مالك في حديث طويل.."[٢٤]، وليس معنى هذا الكلام رفضه الاحتجاج بالحديث النبويّ بقول مطلق بل هو في هذه المسألة على مذهب الشاطبيّ الذي ذكر أنّ "من آرائه الصائبة تجويزه الاستشهاد بالحديث إذا علم أنّ المعني به فيه نقل الألفاظ لمقصود خاص بها، كالأحاديث المنقولة في الاستدلال على فصاحته –صلى الله عليه[وآله] وسلم– خلافاً لابن خروف وابن مالك المجيزين مُطلَقاً، وابن الضائع وأبي حيان المانعين مطلقاً.."[٢٥].

ويلحظ من النص السابق بأنّ الشَّيخ الطَّنطَاوِيّ قد ردّد الزعم المشهور القائل: إنّ عدم الاستشهاد بالحديث النبويّ الشريف هو السُنة الجارية في المتقدمين والمتأخرين، وقد ردّ هذا الزعم وأثبت خلافه الدكتور مُحَمَّد ضاري حمّادي في كتابه (الحديث النبويّ الشريف وأثره في الدراسات النَحوِيّة واللُغَوِيّة).

الاستشهاد بحديث أهل البيت عليهم السلام:

تَعَرّضَ عند ترجمة الرَّضِيّ الاستراباذي إلى استشهاده بكلام أهل البيت عليهم السلام وبالخصوص الاستشهاد بالخطب المرويّة عن أمير المؤمنين عليه السلام في نهج البلاغة، وعلّق على ذلك قائلا: "والرَّضِيّ في الاستدلال بكلام الإمام غير مسبوق، ولم أقف على شيء في ترجمة الرَّضِيّ أتلمس منه هذه الوجهة الجديدة أترجع إلى النسب أم إلى التشيع؟ وأيا ما كان فإن الإمام لا نكران في صحة الاستشهاد به"[٢٦].

ويظهر من النص المتقدم أنَّهُ موافق للرضيّ في هذا المنهج، ولكن قد مرّ عند بيان مبناه في الاستشهاد بالحديث النبويّ أنَّهُ لم يرتض بمنهج ابن مالك وابن خروف في الاستشهاد بالحديث النبويّ، بل وصم هذا المنهج بالابتداع، وصرح بأنّ الرَّضِيّ موافق لهما مَعَ إضافته الاستشهاد بحديث أهل البيت عليهم السلام، ويظهر من مجموع كلامه أيضاً أنّ موقفه من الاستشهاد بحديث أهل البيت عليهم السلام هو عين الموقف الذي مرّ من الاستشهاد بالحديث النبويّ الشريف، والّذي يهوّن الخطب هنا هو أنّ الرَّضِيّ قد استشهد بنهج البلاغة، وما تضمنه هذا الكتاب من حديث أمير المؤمنين عليه السلام ينطبق عليه الشرط الذي ذكره الشَّيخ الطَّنطَاوِيّ للاحتجاج بالحديث، وهو فيما "إذا علم أنّ المعني به فيه نقل الألفاظ لمقصود بها"[٢٧]، ومن استشهاد الشَّيخ الطَّنطَاوِيّ بحديث أمير المؤمنين عليه السلام قوله: "فاعلم أن الزيادة الواحدة تبقى، كمسجد ومساجد، وما فوقها إن لم يختل بوجودها بناء الجمع على شبه فعالل وفعاليل بقيت وإلّا حذفت، فتبقى الزيادتان في نحو حيزوم الصدر، قال علي كرم الله وجهه: أشدد حيازيمك للموت فإن الموت لاقيكا"[٢٨].

أمّا عدم وقوفه في ترجمة الرَّضِيّ على تشيعه فيلاحظ عليه بأنّ السِّيوطيّ والبقاعي الّلذين اعتمد عليهما في ترجمته وإن لم ينصا على تشيعه إلاّ أنّ الرَّضِيّ يظهر تشيعه في شرحه على الكافية، فمن ذلك قوله: "لِأنّ اسم الفاعل من العدد إذا كان بمعنى واحد، يضاف إلى العدد المشتق هو منه، وإلى ما فوقه أيضاً، كما تقول: الحسين رضي الله عنه: ثالث الاثني عشر"[٢٩].

(٢٤) نشأة النحو:٨٤
(٢٥) المصدر نفسه:٢٦٧
(٢٦) المصدر نفسه:٢٥١
(٢٧) المصدر نفسه:٢١٠
(٢٨) تصريف الأسماء:٢٢٩
(٢٩) شرح الرَّضِيّ على الكافية: ٣ /١٧٣

ومنه قوله: "والمعنوية نحو: أكل الكمثري موسى، واستخلف المرتضى المصطفى"(٣٠).

الشاهد مجهول القائل:

من القضايا الّتي تَعَرّضَ لها الشَّيخ الطَّنطَاوِيّ في هذا الكتاب قضية إغفال سِيبَوَيهِ نسبة بعض الأبيات إلى قائليها، فقال في ترجمته: "غير أنَّهُ لم يُعن –رحمه الله– بنسبة الشعر المذكور إلى قائليه في كثير من الشواهد، سواءً ما استشهد به العلماء الحاكي عنهم وما استشهد به هو"، ويرى الشَّيخ الطَّنطَاوِيّ أنّ سِيبَوَيهِ إنّما أغفل ذلك؛ "لِأنّ بعض الشعر قد روي لشاعرين أو أكثر، وبعضه قديم العهد لا يعرف قائله، فاعتمد على شيوخه فيما استشهدوا به، ونسب الإنشاد إليه، وعلى نفسه فيما سمعه بأذنه"(٣١).

وأمّا موقف العلماء من هذا الإغفال فذكر أنّهم لم يطعنوا به بسبب ذلك، فقال: "ولم يتخذ أحد من العلماء إغفاله للنسبة سبيلا للطعن عليه، على حين أنَّهُ أخرج للناس كتابه والعلماء كثير، والعناية بهذا العلم وتهذيبه وكيدة، ولَعَلَّ ذلك لِأنّ العلماء في ذلك الحين كانوا على علم بها لقرب العهد، فإنّ العلماء بعدئذ تطلعوا إلى معرفة الشعراء وبحثوا عنهم.."(٣٢).

الشاهد الموضوع:

ألقى الشَّيخ الطَّنطَاوِيّ الضوء على وجود بعض الأشعار والشواهد الموضوعة، فذكر كثرة المصنوع من الروايات الشعرية في الكوفة ودور حماد الراوية(ت١٥٥هـ) وتلميذه خلف الأحمر(ت١٨٠هـ تقريبا) في كثرة الوضع وبراعتهم فيه(٣٣)، وبنى على هذا توهين مذهب الكُوفِيّين، فقال: "إنّ المصادفة الّتي جمعت بين هذين الوضّاعين لكفيلة بتوريث الكُوفِيّين توهيناً لمذهبهم، فليس في الرواة جميعا على كثرتهم ومحاولة بعضهم الصنع من يداني حماداً وخلفاً، فهما طبقة في التاريخ كلّه، يعرف ذلك من له إلمام بالأدب.

أبصر ذلك البَصرِيّون فصدفوا عن شواهد الكُوفِيّين واطرحوها ظهريّاً، ولم يسمع عنهم إلّا ما وقع من أبي زيد البَصرِيّ الذي نقل عن المفضل الضبيّ الكُوفِيّ.."(٣٤).

وفي ترجمة سِيبَوَيهِ ذكر "بعض الأبيات الّتي قيل: إنّها مصنوعة"، وهي أربعة شواهد:

الشاهد الأول:

"حذر أموراً لا تضير وآمن * * * ما ليس منجيه من الأقدارِ"(٣٥).

الشاهد الثاني:

"هم الفاعلون الخير والآمرونه * * * إذا ما خشوا يوماً من الأمر معظما"(٣٦)

الشاهد الثالث:

"ولم يرتفق والناس محتضرونه * * * جميعا وأيدي المعتفين رواهقه"(٣٧)

الشاهد الرابع:

"إذا ما الخبز تأدمه بلحم * * * فذاك أمانة الله الثريد"(٣٨)

---

(٣٠) المصدر نفسه:١٩١/١، وذكر الدكتور يوسف حسن عمر كلا هذين الشاهدين في تقديمه لشرح الرَّضِيّ على الكافية:٨/١ وفي هامش: ٣ /١٧٣

(٣١) نشأة النحو:٨٦

(٣٢) المصدر نفسه:٨٦-٨٧

(٣٣) ينظر: المصدر نفسه:١٣٧-١٣٨

(٣٤) المصدر نفسه:١٣٨

(٣٥) كتاب سيبويه:١١٣/١

(٣٦) المصدر نفسه:١٨٨/١

(٣٧) المصدر والصفحة.

(٣٨) المصدر نفسه:٦١/٣، ٢٧٣، ٤٨٩

وحاول الدفاع عن سِيبَوَيهِ في إيراده هذه الشواهد، فأمّا الشاهد الأول فبعد ذكره قول أبان بن عبد الحميد اللاحقيّ: "إنّ سِيبَوَيهِ سألني عن شاهد في تعدّي (فعل) فعملت له هذا البيت"(٣٩)، قال الشَّيخ الطَّنطَاوِيّ: "وقد تصدى للردّ عن سيبويه في الطعن الوارد على هذا البيت الكثير من العلماء قال الأعلم في شرحه لهذا الشاهد: "وإن كان هذا صحيحاً فلا يضر ذلك سِيبَوَيهِ؛ لِأنّ القياس يعضده"، وقال هارون بن موسى: "وإنّما أراد اللاحقيّ بقوله: فوضعت له هذا البيت: فرويته له"، وقال ابن يعيش في شرح المفصل: "فإن سِيبَوَيهِ رواه عن بعض العرب وهو ثقة لا سبيل إلى ردّ ما رواه"، وبعدئذ فلا مجال للطعن على سِيبَوَيهِ"(٤٠).

أقول: أمّا دفاع الأعلم الشنتمري فهو في غاية الضعف، فهل يجوز أن يحتج بالشاهد الموضوع إن كان القياس يعضده؟! وأمّا دفاع هارون بن موسى فهو ضعيف أيضاً، ويكفي في رده أنَّهُ خلاف الظاهر من لفظ سِيبَوَيهِ، وأمّا دفاع ابن يعيش فهو صحيح فيما إذا لم توجد أدلة على الوضع.

وأمّا الشاهدان الثاني والثالث، فبعد أن ذكر أنّ المُبَرِّد قد رماهما بالوضع(٤١)، قال المُصَنِّف مدافعاً عن سِيبَوَيهِ: "والذي يقتضي العجب أنّ المُبَرِّد يتجنى على سِيبَوَيهِ في هذا الانتقاد مَعَ أنّ سِيبَوَيهِ نفسه قد صرّح في البيت الأول أنَّهُ مصنوع، وكذا في الثاني، ونقل ذلك عنه ابن يعيش في شرح المفصل... وكذا الرَّضِيّ على الكافية، وقد استعرض اعتراض المُبَرِّد على البيتين وما قيل في دفع الاعتراض عليهما البغداديّ في الخزانة.."(٤٢)،

أقول: لم يصرّح سِيبَوَيهِ في كتابه بأن البيتين موضوعين، بل كانت عبارته إيردهما: "وقد جاء في الشِّعر وزعموا أنَّهُ مصنوع"(٤٣)، فنسب القول بالوضع إلى الزعم، بل اشتبه الشَّيخ الطَّنطَاوِيّ في نقله عن الرَّضِيّ أيضاً، إذ لم ينقل عن سِيبَوَيهِ حكمه على الشاهد الثالث بالوضع بل نقل عنه أنَّهُ لضرورة الشعر(٤٤).

وأمّا الشاهد الرابع فيبدو من الشَّيخ الطَّنطَاوِيّ تسليمه بوضعه؛ ولذلك اكتفى بالقول: "لكن قال النقدة: إنّ البيت مصنوع، والله أعلم بالحقيقة"(٤٥)، ولكن عند مراجعة كتاب سِيبَوَيهِ يلحظ أنَّهُ قد نقل القول بوضعه أيضاً، فقال قبل إيراده: "وقال الآخر ويقال: وضعه النَحوِيّون"(٤٦)، فحاله حال الأبيات السابقة.

الشاهد المحرّف:

تَعَرّضَ الشَّيخ الطَّنطَاوِيّ إلى وقوع التحريف في بعض الشواهد كما سيأتي، وفي تعريفه بشرح الاشمونيّ قسّم التحريف على قسمين، فلاحظ "أنّ ذلك التغيير العارض على الشواهد قد يجرّ عليها عدم صحة الاستشهاد بها في الحقيقة، وربّما لا يستدعي ضرراً في ناحية الاستشهاد بها"(٤٧). وقد استخرج الشَّيخ الطَّنطَاوِيّ من شرح الأشمونيّ أمثلة على القسمين، والأهم هو القسم الأوّل. قال عند تعريفه بشرح ابن الناظم(ت٦٨٦هـ): "وقد وردت فيه بعض شواهد محرّفة نقلها عنه من بعده، ومن ذلك على سبيل المثال: استشهادٌ في أول باب (نعم وبئس) للكُوفِيّين على اسميتها بقول الراجز:

صبحك الله بخير باكر * * * بنعم طير وشباب فاخر

وصحة الشطر الثاني (بنعم عين إلخ) كما في لسان العرب، وشرح القاموس، وعلى هذا ضاع الاستشهاد بالبيت، مَعَ أنَّهُ اقتفاه في هذا الاستشهاد الأشموني"(٤٨).

---

(٣٩) نشأة النحو:٩٥، ونص اللاحقي نقله الرَّضِيّ في شرحه على الكافية:٤٢٢/٣ والبغدادي في خزانة الأدب:١٧١/٨
(٤٠) نشأة النحو:٩٦
(٤١) ينظر: المصدر نفسه:٩٦
(٤٢) نشأة النحو:٩٧، وينظر: خزانة الأدب:٢٦٩/٤-٢٧٠
(٤٣) كتاب سيبويه:١٨٨/١
(٤٤) ينظر: شرح الرَّضِيّ على الكافية:٢٣٢/٢
(٤٥) نشأة النحو:٩٨
(٤٦) كتاب سيبويه:٦١/٣
(٤٧) نشأة النحو:٢٩٦
(٤٨) نشأة النحو:٢٧٥، وينظر: شرح الأشموني:٢٧٥/٢

أقول: إنّ نقد الشَّيخ الطَّنطَاوِيّ لاستشهاد ابن الناظم بالبيت المتقدم وإن كان في محلّه، إلّا أنَّهُ قد أخطأ في عدّ ابن الناظم أوّل من ذكر البيت بصيغته المحرّفة، بل سبقه في هذا والده صاحب الألفيّة الذي قال في شرحه على الكافية الشافية: "ومما يستدل به من زعم اسميتها قول الراجز:

صبحك الله بخير باكر*** بنعم طير وشباب فاخر

ولا حجّة فيه أيضاً لِأنّ (نعم) فيه محكية؛ ولذلك فتحت ميمها مَعَ دخول حرف الجرّ عليها"(٤٩).

بل يظهر من كلام ابن الناظم وأبيه أنّ رواية البيت المتقدم بشكله المحرف إنّما جاءت ممن احتجّ به على اسمية نعم وبئس، نعم. كان عليهما وعلى من تابعهما أن يحققا رواية البيت كما صنع الشَّيخ الطَّنطَاوِيّ.

ويلحظ هنا أنّ الشَّيخ الطَّنطَاوِيّ لم يذكر سبب ضياع الاستشهاد بهذا البيت، ولكن من تتبع رواية البيت في المصدرين اللذين أشار إليهما يتبين أنّ نعم في البيت مضمومة النون، وهي غير نعم مكسورة النون الّتي تستعمل في أسلوب المدح ويتضح هذا بقراءة النصّ المذكور أدناه: "وحكى اللحيانيّ: يا نُعْمَ عَيْني أَي يا قُرَّة عيني؛ وأَنشد عن الكِسَائِيّ:

صَبَّحكَ الله بخَيْرٍ باكرِ * * * بنُعْمِ عينٍ وشَبابٍ فاخِرِ"(٥٠).

وأمّا سِيبَوَيهِ فالقليل من العلماء قد "اعترض على بعض الأبيات المنسوبة لقائلها بما يؤدّي إلى عدم صحّة الاستشهاد بها على ما ساقها دليلاً عليه سِيبَوَيهِ لتحريف أو تصحيف خفي عليه في الرواية للشاهد، وقليل منهم تعقب بعض الأبيات غير المنسوبة لقائلها واعتبرها مفتعلة مصنوعة، وهذا كلّه عدا الأبيات المزيدة على شواهد سِيبَوَيهِ فلم تذكر في أصل الكتاب معها، وقد شرحها الأعلم أيضاً ناسباً كل شاهد زائد في الباب المذكور فيه لمن أنشده من العلماء الذين زادوه على شواهد الكتاب في خلال نظرهم فيه.."(٥١).

النثر العَرَبِيّ:

يقرر الشَّيخ الطَّنطَاوِيّ أهمّية الشواهد النثريّة فهي عنده "المعين الذي لا ينضب في الاستشهاد؛ لكثرتها والظفر بها عند تلمّس الدليل، فهي منطق العَرَبِيّ في غدواته وروحاته يرسلها متى شاء وحيثُ كان وفيما يبتغي ويريد، ويدخل فيها الأمثال السائرة يسمعها سِيبَوَيهِ من العلماء الذين يتلقى عنهم، أو يأخذها مشافهةً من العَرَبِيّ وهاك شيئا مِنها: قال سِيبَوَيهِ: "ومثل قولهم: "ومن كان أخاك" قول العرب: "ما جاءت حاجتك"(٥٢)، وقال أيضاً: "وسمعنا من يوثق به من العرب يقول: اجتمعت أهل اليمامة إلخ"(٥٣)، ومن الأمثال ما قال: "كما جعلوا عسى بمنزلة كان في قولهم: عسى الغوير أبؤسا"(٥٤)، وهكذا"(٥٥).

الشعر العَرَبِيّ:

تبرز أهمّية الشاهد الشعريّ في علم العَرَبِيّة بأنَّهُ "ذو النصيب الأوفى في تدوين القواعد بعد كتاب الله تعالى وسنّة رسوله لتماسكه ومصايرته لأحداث الزمان"(٥٦)، وقد ملأ المُصَنِّف كتابه بالشواهد الشعرية الّتي حكاها عن النحاة وناقش بعضها وتتبع قائليها فكانت الفوائد النَحوِيّة والنقدية في هذا الكتاب كثيرة.

عصر الشاهد:

حدّد الشَّيخ الطَّنطَاوِيّ عصر من يستشهد بشعرهم، وهم في نظره الجاهليّون والمخضرمون والإسلاميّون، وقال في ترجمة سِيبَوَيهِ: "لا ريب فيه بين العلماء قاطبة أنّ سِيبَوَيهِ لم يحتجّ في كتابه إلّا بأشعار من يستشهد بشعرهم من الجاهليّين

(٤٩) شرح الكافية الشافية:١١٠٣/٢
(٥٠) لسان العرب وتاج العروس مادة: ن ع م
(٥١) نشأة النحو:٩١-٩٢
(٥٢) كتاب سيبويه: ٥١/١
(٥٣) المصدر نفسه: ٥٣/١
(٥٤) المصدر نفسه: ٥١/١
(٥٥) نشأة النحو:٨٦
(٥٦) المصدر نفسه: ١٣٥

والمخضرمين والإسلاميّين، فلم يتجاوزهم إلى المحدثين، ولقد كان ذلك في تعليمه ودراسته وحجاجه، نعم روي أنَّهُ عاب على بشار صدر المحدثّين كلمات له في أبيات، وبلغ عيبه لها بشاراً، فقال يهجوه:

أسبويه[٥٧] يابن الفارسيّة ما الذي * * * تحدثت عن شتمي وما كنت تنبذ

أظلت تغني سادراً في مساءتي * * * وأمك بالمصرين تعطي وتأخذ

فتوقى شرّه بعدئذ، وكان إذا سئل عن شيء فأجاب عنه ووجد له من شعر بشار شاهداً احتج به [استكفافاً] [٥٨] لشرّه"[٥٩]. ومن الجدير بالذكر أنّ كتاب سِيبَوَيهِ خال من الاستشهاد بشعر بشار.

وقال في ترجمة أبي عليّ الفارسيّ(ت٣٧٧هـ): "وقد اتبع أبو عليّ في الإيضاح السابقين قبله في شواهده، فلم يعتمد على شعر المحدثين في أحكامه، بيد أنَّهُ استشهد في باب (كان)[٦٠] ببيت لأبي تمّام وهو قوله:

"من كان مرعى عزمه وهمومه * * * روض الأماني لم يزل مهزولا"[٦١]

وهذه الملاحظة عدت عليه، لكن قالوا: الحامل عليها أنّ عضد الدولة كان كثير الإنشاد لهذا البيت، فاعتماد الفارسيّ عليه مجاراة له في تقديره لحكمة البيت"[٦٢].

وآخذ الشَّيخ الطَّنطَاوِيّ على الرَّضِيّ الاستراباذي "في استشهاده بشعر المحدثين، والنحاة لا ينظرون إليه في اتخاذه أساساً للقوانين النَحوِيّة، وقد ذكر منه مقداراً كبيراً"[٦٣]، وفعل الشيء نفسه في ترجمة الأشموني[٦٤].

ولكن يظهر من الشَّيخ مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد دفاعه عنه وعن غيره، ففي تعليقة على شرح ابن عقيل الّتي اسماها (منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل) قال معلقاً على بيتين جاءا في الشرح وهما:

بكيت على سرب القطا إذ مررن بي* * * فقلت ومثلي بالبكاء جدير:

أسرب القطا، هل من يعير جناحه* * * لعلّي إلى من قد هويت أطير؟

قال: "هذان البيتان للعباس بن الأحنف، أحد الشعراء المولّدين، وقد جاء بهما الشارح تمثيلاً لا استشهاداً، كما يفعل المحقق الرَّضِيّ ذلك كثيراً، يمثل بشعر المُتَنَبّي والبحتري وأبي تمام"[٦٥].

بل نجد الشَّيخ الطَّنطَاوِيّ يصنع الصنيع نفسه في بعض كتبه، إذ ذكر بيتاً للمُتَنَبّي، فقال: "كما شذ إتيانة ولقاءة، ويجوزان على القياس. قال المُتَنَبّي:

لقيت بدرب القلّة الفجر لقية* * * شفت كمدي والليل فيه قتيل"[٦٦]

وقال في الهامش: "البيت من شواهد الرَّضِيّ على الشافية...والمقصود التمثيل لا الاستشهاد لعدم صحته بالمُتَنَبّي"[٦٧].

وما ذكره في كلامه السابق من تحديد عصر الشاهد بالجاهليّين والمخضرمين والإسلاميّين فإنّما يقصد به من يستشهد بشعرهم من أهل المدن والقرى، "إذ الرواية عن العرب الأقحاح وإن توقفت في الحضر منتصف القرن الثاني للهجرة، فقد استمرت في البوادي حَتّى آخر الرابع.."[٦٨].

---

(٥٧) ضرورة شعريّة.
(٥٨) في الأصل: استنكافاً.
(٥٩) نشأة النحو:١٠٠، وينظر: الأغاني:٣/٢٠٦-٢٠٧
(٦٠) ينظر: كتاب الإيضاح:١١٨
(٦١) ديوان أبي تمام:٢٤٣
(٦٢) نشأة النحو:٢٠١، ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح:١/١٣٥
(٦٣) نشأة النحو:٢٥٣
(٦٤) ينظر المصدر نفسه:٢٩٥
(٦٥) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل المطبوع في هامش الشرح هامش:١/١٤٨
(٦٦) تصريف الأسماء:٧٩-٨٠، وينظر: ديوان المتنبي:٢٨٠
(٦٧) المصدر نفسه:٨٠ الهامش.
(٦٨) السماع والقياس:٩(مقدمة الشيخ الطَّنطَاوِيّ).

خارطة الاحتجاج:

والشَّيخ الطَّنطَاوِيّ في خارطة الاحتجاج اللُغَوِيّ بَصرِيّ المشرب، فكان من أبرز الأمور الّتي امتدح بها البَصرِيّين أنّهم أخذوا "عن القبائل البعيدة من أطراف الجزيرة والباقية في سرتها من جفاة الأعراب وأهل الطبائع المتوقّحة، وتحاموا سكان الأطراف الحضريّين المخالطين لغير العرب، وربّما كان أوفى كتاب استقرأ القبائل من الصنفين كتاب الألفاظ والحروف للفارابيّ"(٦٩)، وقال في مقدمته لكتاب السّماع والقياس لأحمد تيمور باشا ما نصه: "فما الكلم إلّا تراث قبائل شتّى انتشرت في الجزيرة العَرَبِيّة وما يصاقبها، نقلها عنها في أبان سلامة اللغة رواة تجشموا في الحفاظ عليه الأسفار والأخطار، وقدموه مصوناً لعلماء التدوين، ولم ينوؤوا بعبالة حمله، وتنافسوا في حوز قصب السبق إلى تقييد ما أيقنوا في دخيلة أنفسهم أنَّهُ كلم من لم تتأشب لغتهم، ولم تلن جلودهم"(٧٠)، والشَّيخ الطَّنطَاوِيّ كسائر البَصرِيّين يؤاخذ الكُوفِيّين بأنّ شيخهم الكِسَائِيّ بعد ذهابه إلى بغداد "استمع إلى الأعراب الّذين فيها وحولها وهم أوشاب من مختلف القبائل غير العريقة في العروبة، ومنهم أعراب الحليمات الذين قدموا بغداد وضربوا خيامهم في (قطربل) (قرية من متنزهات بغداد اشتهرت باللهو والخمر)، فاعتدّ بكلامهم واستشهد به وهم من زعانف العرب الذين اختبل لسانهم، فازداد مذهبه ضعفاً على ضعف.."(٧١).

الفصل الثاني: موقفه من الخلاف بين المدارس النَحوِيّة ولا سيما بين البَصرِيّين والكُوفِيّين:

يلحظ أن للشيخ الطَّنطَاوِيّ موقفا سلبياً من أكثر الخلافات النَحوِيّة، ويبين النصّ الآتي تبرمه من أكثر الخلافات النَحوِيّة، قال: "لقد شغف القوم بالخلاف وثوران المراء بينهم فيما جلّ من العلم وما دقّ، ولذا يقول فيهم على سبيل التندر يزيد بن الحكم الثقفي:

إذا اجتمعوا على ألف وواو *** وياء ثار بينهم جدال"(٧٢).

وما ذكره هنا وإن كان لا يخلو من مبالغة إلّا أنّ البحث النظريّ بطبيعته يثير الاختلاف، إذ الناس مختلفون في أنظارهم.

واسترسل الشَّيخ الطَّنطَاوِيّ في حديثه قائلاً: "ولو أنّ الخلاف النَحوِيّ أغلق بابه بعد البَصرِيّ والكُوفِيّ على ما به في مناحيه المختلفة المضطربة لهان الخطب، ولكنَّهُ تشعبت مسالكه بعدهما، فكان المذهب البغداديّ والأندلسيّ وغيرهما من المذاهب الشخصيّة الخاصّة الملفقة مما أجهد النَحوِيّ وأنصبه"(٧٣)، وأمّا عن موقفه من الخلاف بين البَصرِيّين والكُوفِيّين فكان المُصَنِّف مائلاً إلى مذهب البَصرِيّين، وهو يصرح في غير موضع من كتابه باتجاهه هذا، ففي الموازنة بين المذهبين قال: "لا أخالك بعد أن تستحضر ما عرضناه عليك إلّا مرجّحا كفّة مذهب البَصرِيّين"(٧٤)، "فإذا كان البَصرِيّ قد تحفّظ في أقيسته وتشدّد، والكُوفِيّ قد تحلّل من القيود الّتي تقيّد بها البَصرِيّ واحتفى بكل مسموع له على كثرة روايته للشعر عنه، وكلفه بالشاذ منه ورواج المنحول عنده، واكتفائه بالشاهد الواحد أيّاً كان شأنه، مَعَ التعويل على القياس النظري. أدركت سعة الفجوة بين الفريقين في مسلكيهما"(٧٥)، ونراه يشبه البَصرِيّين والكُوفِيّين بالطبيب والمتطبّب؛ "فالبَصرِيّون كالطبيب الذي عانى المهنة حدثاً وحذقها مدركاً فأحكمها وأفاد المجتمع عن طول مدّة ودقّة خبرة، والكُوفِيّون كالمتطبّب الذي قد اكتهل ونظر الطبيب وما يسديه فوجد عليه ثم تعرّف منه وقارعه"(٧٦)، ويرى كذلك "أنّ السياسة هي الّتي عاضدت الكُوفِيّين وأوجدت منهم رجالاً كونوا مذهباً

(٦٩) نشأة النحو:١٢٨
(٧٠) السماع والقياس:٩(مقدمة الشيخ الطَّنطَاوِيّ).
(٧١) نشأة النحو:١٣٩
(٧٢) المصدر نفسه:١٥١-١٥٢
(٧٣) المصدر نفسه:١٥٢-١٥٣
(٧٤) المصدر نفسه:١٦٥
(٧٥) المصدر نفسه: ١٥٤-١٥٥
(٧٦) المصدر نفسه:١٦٧

ناضل المذهب البَصريّ، ولولاها لما ثبتوا أمام البَصريّين في مساجلاتهم، بل ولما قهروهم في مواطن كثيرة ظلماً وعدواناً.."[٧٧]، وهذا الكلام إنّما أخذه الشَّيخ الطَّنطَاوِيّ من أبي حاتم السجستاني(ت٢٥٠هـ)، إذ حكي عنه أنَّهُ قال: "لم يكن لجميع الكُوفِيّين عالم بالقرآن ولا كلام العرب ولولا أنّ الكِسَائِيّ دنا من الخلفاء فرفعوا ذكره لم يكن شيئاً، وعلمه مختلط بلا حجج ولا علل إلّا حكايات الأعراب مطروحة لِأَنَّهُ كان يلقنّهم ما يريد.."[٧٨]، وهذا التصريح من أبي حاتم السجستانيّ "من أوضح الأمثلة الّتي تدلّ على مدى ما جرت إليه هذه المنافسة بين المدرستين من خصومات واتهامات"[٧٩]، كما يرى الدكتور ناصر الدين الأسد، ويرى الدكتور شوقي ضيف أنّنا ينبغي ألّا نلتفت إلى هذا القول الذي قاله أبو حاتم السجستاني بدافع العصبية للبصرة[٨٠]، وكذلك ترى الدكتورة خديجة الحديثي أنّ فيه نوعا "من تحامل البَصريّين على الكُوفِيّين؛ لِأنّهم لم يحظوا عند الخلفاء كما حظي الكُوفِيّون"[٨١].

وذكر الشَّيخ الطَّنطَاوِيّ أنموذجاً من المَسَائِل الخلافيّة كمثال على الخلاف بين البَصريّين والكُوفِيّين، وهو الخلاف في ناصب الفعل المضارع الواقع بعد الفاء والواو وأو، فقال: "ولم يك عجيبا وغريبا أن يتبرم أبو غسان دماذ صاحب أبي عبيدة لما سمع رأي البَصريّين في نصب المضارع بأن مضمرة وجوبا بعد (الفاء والواو وأو) دون اعتبار هذه الأحرف ناصبة كما يقول الكُوفِيّون، فيكتب إلى شيخ البصرة أبي عثمان المازنيّ قصيدة مطلعها:

تفكرت في النحو حَتّى مللت* * * وأتعبت نفسي له والبدن

ثم يستعرض فيها رأي البَصريّين السابق ويختمها بقوله:

فقد كدت يا بكر من طول ما * * * أفكّر في أمر (أَنْ) أَنْ أجن"[٨٢]

أقول: نسبة هذا الرأي إلى الكُوفِيّين وإن اشتهرت في الألسنة إلّا أنَّهُ يظهر من ابن الأنباريّ أنّ هذا الرأي إنّما هو رأي أبي عمرو الجرميّ(ت٢٢٥هـ)، وأمّا الكُوفِيّون فكان لهم رأي آخر، قال ابن الأنباريّ: " ذهب الكُوفِيّون إلى أنّ الفعل المضارع في نحو قولك: لا تأكل السمك وتشربَ اللبن منصوب على الصرف. وذهب البَصرِيّون إلى أنَّهُ منصوب بتقدير أن، وذهب أبو عمر الجرمي من البَصرِيّين إلى أنّ الواو هي الناصبة بنفسها؛ لِأنّها خرجت عن باب العطف"[٨٣].

سبب تفضيل مذهب البَصرِيّين:

يعلل الشَّيخ الطَّنطَاوِيّ ترجيحه لمذهب البَصرِيّين بثلاثة مرجحات، وهي[٨٤]:

١/ إيثارهم السّماع على القياس، فلا يصيرون إلى القياس إلّا إذا أعوزتهم الحاجة إليه، وقد سهّل عليهم ذلك قربهم من العرب الأقحاح وسهولة اتصالهم بهم، وقد انتهجوا في ذلك منهجاً دقيقاً، فلا يروون إلّا عمن حافظوا على سليقتهم اللُغَوِيّة، وأمّا الكُوفِيّون فقد رووا عن بعض القبائل الّتي لا يرتضي البَصرِيّون لغاتها؛ وذلك لبعد الكوفة عن الجزيرة العَرَبِيّة.

٢/ احتياطهم في القياس، إذ لم يدونوا أقيستهم إلّا بعد تظافر القرائن الّتي تؤدي إلى الاطمئنان إليها، خلافاً للكُوفِيّين الذين لم يلتزموا بتلك القيود لعدم اشتراطها عندهم، وفي هذا يقول السِّيوطيّ: "اتفقوا على أنّ البَصرِيّين أصحّ قِياساً؛ لِأنّهم لا يلتفتون إلى كل مسموع ولا يقيسون على الشاذ"[٨٥].

(٧٧) المصدر نفسه:١٦٩
(٧٨) معجم الأدباء:١٩٠/١٣
(٧٩) مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية:٤٣٥
(٨٠) ينظر: المدارس النحوية، د. شوقي ضيف:١٧٥
(٨١) المدارس النحوية. د. خديجة الحديثي:١٤٥
(٨٢) نشأة النحو:١٥٢، وينظر: أخبار النحويين البصريين:٦١
(٨٣) الإنصاف في مسائل الخلاف:٤٥٢/٢
(٨٤) ينظر: نشأة النحو:١٦٥-١٦٦
(٨٥) الاقتراح:١٥٦

٣/ عدم تعويل البَصرِيّين على القياس النظريّ المجرد عن الشاهد، وكان أخذ الكُوفِيّين بالقياس النظري، وهو القياس الذي يستعمل "عند انعدام الشاهد انعداماً كلياً"(٨٦) "أعظم خطراً على النحو واللغة من القياس على الشاذّ"(٨٧) كما ترى الدكتورة خديجة الحديثي.

كان هذا من أبرز المؤاخذات الّتي ذكرها على الكُوفِيّين، وذكر المُصَنِّف ستّة أمثلة على القياس النظريّ:

المثال الأول:

وهو تجويز الكُوفِيّين مجيء "العدد للتكرار على وزني فُعال ومفعل ممنوعاً من الصرف للوصفيّة والعدل من خمسة إلى تسعة مَعَ أنّ المسموع عن العرب في ذلك من واحد لأربعة، لكنهم قاسوا في الباقي عليها، قال الرَّضِيّ: "والمُبَرِّد والكُوفِيّون يقيسون عليها إلى تسعة نحو خُماس ومخمس وسُداس ومسدس، والسّماع مفقود"(٨٨)، وما ذكره الرَّضِيّ الاستراباذي من فقدان السّماع غير مسلّم به، إذ يروي القاضي الجرجاني(ت٣٩٢هـ) أنّهم لمّا عابوا على أبي الطيّب المُتَنَبّي استعماله كلمة (سُداس) في شعره أجابهم: "إنَّهُ قد جاء من العرب خُماس وسُداس الى عُشار؛ حكاه أبو عمرو الشيبانيّ وابن السكيت، وذكره أبو حاتم في كتاب الإبل، وزعم أبو عبيدة في المجاز أنَّهُ لا يعلمهم قالوا فوق رُباع؛ وهؤلاء ثقات لم يحكموا إلّا ما علموا، وقد جاء ذلك في الشعر. قال الكميت:

فلم يستريثونك حَتّى رميـ (م) ت فوق الرجال خصالاً عُشارا

آخر:

ضربت خُماس ضربة عبشميّ* * * أدار سُداس أن لا يستقيما

وقد نسبت العرب الى كل ذلك فقالوا: خُماسيّ وسُداسيّ وعُشاريّ. قال أبو النجم:

فوق الخُماسيّ قليلا تفضله"(٨٩).

وقد أشار ابن عقيل(ت٧٦٩هـ) لهذه المرويّات بقوله: "وزعم بعضهم أنَّهُ سمع أيضاً في ستّة وسبعة وثمانية وتسعة، نحو: سُداس ومسدس، وسُباع ومسبع، وثُمان ومثمن، وتُساع ومتسع"(٩٠)، إلّا أنّ قوله: (وزعم) فيه إشارة إلى تضعيف هذا السماع.

المثال الثاني:

قول الكُوفِيّين بجواز "تثنية أجمع وجمعاء وتوابعهما قِياساً على جمعها، قال الرَّضِيّ: "وقد أجاز الكُوفِيّون والأخفش لمثنى المذكر أجمعان أكتعان أبصعان أبتعان، ولمثنى المؤنث جمعاوان كتعاوان بصعاوان بتعاوان، وهو غير مسموع"(٩١)، ويظهر من ابن خروف ارتضاؤه هذا القول، فقال: "ومن منع تثنيتهما فقد تكلف وادعى ما لا دليل عليه"(٩٢)، فجعل جواز التثنية هو الأصل، بحيثُ يكون المانع هو المطالب بالدليل.

المثال الثالث:

وهو "تجويزهم الجزم بكيف مطلقاً قال الرَّضِيّ: "والكُوفِيّون يجوزون جزم الشرط والجزاء بكيف وكيفما قِياساً، ولا يجوزه البَصرِيّون إلّا شذوذاً"(٩٣). والخلاف في هذه المسألة من نتائج الخلاف في الأصول النحوية الّتي قامت عليها المدرستان.

المثال الرابع:

---

(٨٦) نشأة النحو:١٤٣
(٨٧) المدارس النحوية. د. خديجة الحديثي:١٩٤
(٨٨) نشأة النحو:١٤١-١٤٢، وينظر: شرح الرَّضِيّ على الكافية:١١٥/١
(٨٩) الوساطة بين المتنبي وخصومه:٤٥٧-٤٥٨
(٩٠) شرح ابن عقيل:٣٢٦/٢
(٩١) نشأة النحو:١٤٢، وينظر: شرح الرَّضِيّ على الكافية:٣٧١/٢
(٩٢) شرح التصريح على التوضيح:١٣٧/٢
(٩٣) نشأة النحو:١٤٢ وينظر: شرح الرَّضِيّ على الكافية:٢٠٦/٣

تجويز الكُوفِيّين "النصب بأن مضمرة في غير المَسَائِل المعدودة قِياساً، قال الرَّضِيّ: "وقد تنصب مضمرة شذوذا... والكُوفِيّون يجوزون النصب في مثله قِياساً"(٩٤).

المثال الخامس:

قول الكُوفِيّين بجواز "عطف المفرد بلكن بعد الإيجاب نظير بل بعده قال الرَّضِيّ: "أجاز الكُوفِيّون مجيء العاطفة للمفرد بعد الموجب أيضاً نحو: جاءني زيد لكن عمرو، حملاً على بل، وليس لهم به شاهد"(٩٥).

ملحوظة: يصح العطف بلكن بعد الإيجاب بشرط أن يكون ما بعدها منفياً، ويكون حينئذ من عطف الجملة، والّذي منعه الرَّضِيّ في كلامه المذكور إنّما هو عطف المفرد بلكن بعد الإيجاب لا عطف الجملة، قال الزمخشري(ت٥٣٨هـ): "ولكن إذا عطف بها مفرد على مثله كانت للاستدراك بعد النفي خاصة، كقولك: ما رأيت زيداً لكن عمراً، وأمّا في عطف الجملتين فنظيرة بل في مجيئها بعد النفي والإيجاب، تقول: جاءني زيد لكن عمراً لم يجئ، وما جاءني زيد لكن عمراً قد جاء"(٩٦). ويظهر من كلامه هذا أنّها إن عطفت جملتين فلا مانع من أن تكون الأولى مثبته بشرط أن تكون الثانية منفية، ولكن يظهر من ابن هشام أنّ لكن في هذا التركيب حرف ابتداء لا حرف عطف(٩٧)، والمتأمل في دلالة لكن في المثال المتقدم يجد معنى الاستدراك فيها باقياً؛ ولهذا يرجح رأي الزمخشريّ.

المثال السادس:

قولهم بجواز "إضافة (كذا) إلى مفرد أو جمع قِياساً على العدد الصريح، قال ابن هشام "خلافاً للكُوفِيّين أجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال: كذا ثوب كذا أثواب قِياساً على العدد الصريح"(٩٨).

ومما يقدم مذهب البَصرِيّين عند الشَّيخ الطَّنطَاوِيّ قلّة الأقيسة "بالنسبة إلى الأقيسة الّتي تكوّن مِنها المذهب الكُوفِيّ، ومن ثمّة قيل: إنّ مذهب البَصرِيّين مذهب السّماع ومذهب الكُوفِيّين مذهب القياس، ولذا يقول الكِسَائِيّ:

إنّما النحو قياس يتبع * * * وبه في كل أمر ينتفع"(٩٩)

وقال عند ترجمته للأخفش الأوسط: "تغيّرت نزعته البَصرِيّة (نزعة السّماع) إلى النزعة الكُوفِيّة (نزعة القياس)"(١٠٠).

وممن ذهب إلى هذا الرأي الدكتور سعيد الأفغاني الذي يرى: "أنّ السّماعيين هم البصريّون لا الكُوفِيّون؛ فمن احترام السّماع صيانته وحفظه من كل موضوع، ومن احترامه تحرّي حال المسموع منه... وإنَّ حشرنا فيه الضعيف والشاذّ واللحن والخطأ ممّا يقع فيه أعراب السواد والشعر المصنوع مما دسّه حمّاد وخلف الكُوفِيّان خفر لذمته ونقض لعهده"(١٠١)، وخلص إلى "أنّ المذهب الكُوفِيّ لا هو مذهب سماع صحيح، ولا مذهب قياس منظّم"(١٠٢). وهذا الكلام بمجمله مخالف لما شاع بين العديد من الدارسين المتأخرين الذين يرون الأمر على العكس من هذا، فينسبون شيوع العمل بالقياس إلى البَصرِيّين بخلاف الكُوفِيّين(١٠٣).

موقفه من كتاب الانصاف في مَسَائِل الخلاف:

(٩٤) نشأة النحو:١٤٢ وينظر: شرح الرَّضِيّ على الكافية:٤/٨٠
(٩٥) نشأة النحو:١٤٢-١٤٣، وينظر: شرح الرَّضِيّ على الكافية:٤/٤٢٠
(٩٦) المفصل للزمخشري:٤٠٥
(٩٧) ينظر: مغني اللبيب:٣٨٥
(٩٨) نشأة النحو:١٤٣، وينظر: مغني اللبيب:٢٤٨
(٩٩) نشأة النحو:١٥٠، وينظر: تاريخ بغداد:١١/٤١٠
(١٠٠) نشأة النحو:١٠٧
(١٠١) في أصول النحو:٢٠٩
(١٠٢) المصدر نفسه:٢١٠
(١٠٣) ينظر مثلا: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي:٤١٥، ٤٣٤ وغيرها وينظر كذلك: الدراسات اللغوية عند العرب، د. محمد حسين آل ياسين:٣٤٣

على الرغم من موقف الشَّيخ الطَّنطَاوِيّ الموافق للبَصرِيّين في أكثر المَسَائِل الّتي خالفهم فيها الكُوفِيّون، إلّا أنَّهُ لم يرتض بصنيع الأنباريّ صاحب الانصاف الذي لم ينصف الكُوفِيّين، فقال عنه: "وجاء بعد هؤلاء كمال الدين الأنباريّ وجرّد قلمه لتقصّي طائفة كبيرة من هذه المَسَائِل فدمج كتابه (الإنصاف في مَسَائِل الخلاف بين النَحوِيّين: البَصرِيّين والكُوفِيّين) وأجاد فيه أيّما إجادة، فقد ذكر فيه ثماني عشرة ومائة مسألة، وفيها بعض مَسَائِل صرفيّة، وزيد في بعض النسخ عليها ثلاث، وأيّد كل مسألة بأدلّة الفريقين: قياسيّة وسماعيّة مَعَ البسط والتفصيل على نحو ما بين فقهاء الشافعية والأحناف، ووقف مِنها موقف الفيصل العادل غير متعسّف في حكمه ولا متعصب في قضائه، فيؤيد البَصرِيّ مرة ويرجح الكُوفِيّ أخرى – كما يقول في مفتتح الكتاب– إلّا أنّ المتتبع للكتاب من ألفه إلى يائه يرى آخراً أنّ الفوز الباهر للبَصرِيّ، فإنَّهُ إنّما رجح الكُوفِيّ في سبع مَسَائِل مِنها فقط"[١٠٤]، وعلى الرغم من امتداحه الأنباريّ إلّا أنّه انتقده قائلاً: "ولا يستطيع من له دربة علميّة أن يتغاضى عن هذا الحكم القاسي من الأنباريّ، فغير خليق به أن ينصب نفسه حاكماً بين المذهبين في مَسَائِل تنيف على المائة، وقد أخذ على نفسه أوّل الكتاب ميثاق النصفة ثم تكون نهاية القضاء أن يؤيّد الكُوفِيّ في سبع مِنها فقط"[١٠٥].

مذهب الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة(ت٢١٥هـ):

ومن الملحوظات الّتي يلحظها دارس العَرَبِيّة مسألة موافقة العالم البَصرِيّ سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الاوسط للكُوفِيّين في عدّة مَسَائِل وهو تلميذ سِيبَوَيهِ، فذكر الشَّيخ الطَّنطَاوِيّ أنّ السر في ذلك وهو أنَّهُ بعد وفاة سِيبَوَيهِ أراد الأخفش الاوسط الانتقام لشيخه سِيبَوَيهِ من الكِسَائِيّ فذهب إلى بغداد "وصلّى خلف الكِسَائِيّ الغداة في مسجد، ثم سأله أمام تلامذته (الفَرّاء والأحمر) وغيرهما وخطّأه في إجابته حَتّى همّ التلامذة بالوثوب عليه فمنعهم الكِسَائِيّ وقال له: بالله أمّا أنت أبو الحسن بن سعيد بن مسعدة؟ فقال: بلى، فقام إليه وعانقه وأجلسه بجنبه وأكرم مثواه، فاستحال تحرّشه محبّة له وأقام عنده ينعم بالحياة السعيدة الجديدة، وبقي في جواره ببغداد بقيّة حياته، وصار مؤدّب أولاده وقرأ له كتاب سِيبَوَيهِ سرّاً[١٠٦]، وقد تغيرت لذلك عصبيّة الأخفش حَتّى وافق الكُوفِيّين كثيراً في آرائهم، فكان أكثر البَصرِيّين موافقة للكُوفِيّين، وكتب النحو ملآى بالمَسَائِل الّتي وافقهم فيها"[١٠٧].

من آراء البغداديّين:

من المَسَائِل المختلف فيها بين مؤرخي النحو العَرَبِيّ وجود مذهب مستقل يسمى بالمذهب البغداديّ، إذ ذهب بعض الباحثين إلى أنّ المذهب البغداديّ ليس مذهباً ثالثاً في قبال المذهبين البَصرِيّ والكُوفِيّ، بل هو المذهب الكُوفِيّ عينه الذي انتشر في بغداد[١٠٨]، فيما ذهب آخرون –وهم الغالب– إلى أنّ المذهب البغدادي مذهب ثالث قام على الموازنة والانتقاء بين آراء المدرستين الرئيستين في النحو العَرَبِيّ(البصرة والكوفة)، ويظهر من الشَّيخ الطَّنطَاوِيّ ذهابه إلى هذا الرأي؛ ولذلك حكى عنهم بعض المَسَائِل الّتي وافقوا فيها الكُوفِيّين وبعض ما وافقوا فيه البَصرِيّين وبعض ما انفردوا به، فمن القواعد الّتي ذهب فيها البغداديّون إلى الرأي الكُوفِيّ[١٠٩]:

١/ إعمالهم اسم المصدر عمل فعله حاله حال المصدر[١١٠].

٢/ قولهم بمجيء (بله) للاستثناء[١١١].

---

(١٠٤) نشأة النحو:١٥٦

(١٠٥) المصدر نفسه:١٥٧

(١٠٦) ينظر: معجم الأدباء:١١/٢٢٨-٢٢٩

(١٠٧) نشأة النحو:١٠٥-١٠٦

(١٠٨) ينظر: الدرس النحوي في بغداد:٧

(١٠٩) ينظر: نشأة النحو:١٨٦-١٨٧

(١١٠) ينظر: شرح الأشموني:٢/٢٠٥، همع الهوامع:٢/٢٩٠

(١١١) ينظر: همع الهوامع:٢/٢٨٩، الجنى الداني:٤٢٥

٣/ إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه أخذ حكمه، فيصير المستثنى منه المؤخر بدلاً، وهو بدل كلّ من كلّ؛ لِأَنَّهُ عام أريد به خاص(١١٢).

٤/ إمكان نداء المعرف بأل في غير حال الضرورة دون التوصل إليه باسم الإشارة أو أيّ(١١٣).

٥/عدم تنوين الاسم المنقوص الممنوع من الصرف مَعَ الفتح في حال الجرّ(١١٤).

٦/ جواز مراعاة لفظ الجمع في المعدود من حيثُ التذكير والتأنيث، فيجرد العدد من التاء إن كان العدد حال جمعه مؤنثاً، كما في ثلاث حمّامات، في حين ذهب البَصرِيّون إلى وجوب مراعاة المفرد، فيقال: ثلاثة حمّامات؛ لِأَنّ مفرده حمّام وهو مذكر(١١٥).

وذكر موافقتهم للبَصرِيّين في "عمل المصدر المنوّن عمل فعله، قال تعالى: {أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ۞ يَتِيمًا}(١١٦)"(١١٧)، وذكر بعضاً من القواعد الّتي أطلق عليها (المستدركة وراء المستحسن من المذهبين)، وهي(١١٨):

١/ تجويزهم تعريف الحال مطلقاً، وهو رأي مخالف للبَصرِيّين الذين أوجبوا تنكيره مطلقاً، وخلافاً للكُوفِيّين أيضاً، إذ أوجبوا تنكيره إن لم يُشعر بالشرط، كما في عبد الله المحسن أحسن منه المسيء(١١٩).

٢/ قولهم بجواز مجيء الفعل المتصرف بعد أن المخففة دون فاصل(١٢٠).

٣/ قولهم بجواز بناء اسم لا حَتّى مَعَ ارتباط الظرف والجار به، إذ ذكر الرَّضِيّ حكاية أبي علي الفارسيّ عنهم "أنّهم يجيزون كون الظرف والجار في نحو: لا آمر بالمعروف، و{لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ}(١٢١) من صلة المنفي [المبني](١٢٢).."(١٢٣).

٤/ تجويزهم إتباع محل المعطوف عليه حَتّى مَعَ عدم أصالته، قال ابن هشام بعد ذكره الشرط الأوّل لصحة العطف عليه: "الثاني أن يكون الموضع بحق الأصالة فلا يجوز هذا ضارب زيداً وأخيه؛ لِأَنّ الوصف المستوفي لشروط العمل الأصل إعماله، لا إضافته؛ لالتحاقه بالفعل، وأجازه البغداديّون.."(١٢٤).

٥/ نقل الشَّيخ خالد الأزهريّ عن بعض البغداديّين ذهابهم: "إلى أنّ (ويحه وويله وويسه) منصوبة بأفعال من لفظها"(١٢٥).

من مَسَائِل المذهب الأندلسيّ المغربيّ:

ووجود هذا المذهب هو الآخر محل خلاف؛ إذ يرى الدكتور مهدي المخزوميّ انحصار المذاهب النحويّة بالمذهب البصريّ والمذهب الكوفيّ، وأمّا المذهب الأندلسيّ والمذهب المصريّ وغيرها "مذاهب لا وجود لها إلا في أوهام القائلين بها.."(١٢٦)، وأما جمهور المؤرخين للنحو العربي فقد أثبتوا لهذه المذاهب وجودا مستقلا، ومنهم المُصَنِّف الذي ذكر تسعة أمثلة للمَسَائِل الّتي انفرد بها المغاربة وهي(١٢٧):

---

(١١٢) ينظر: همع الهوامع:٢٥٨/٢
(١١٣) ينظر: توضيح المقاصد:١٠٦٨/٢
(١١٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش:١٨١/١
(١١٥) ينظر: توضيح المقاصد: ١٣١٩/٣، همع الهوامع:٢٥٤/٣
(١١٦) سورة البلد:١٤-١٥
(١١٧) نشأة النحو: ١٨٧
(١١٨) ينظر: المصدر نفسه: ١٨٧-١٨٨
(١١٩) ينظر: شرح ابن عقيل:٦٣١/١
(١٢٠) ينظر: شرح الرضي على الكافية:٣٤/٤
(١٢١) سورة هود:٤٣
(١٢٢) سقطت هذه الكلمة من الطبعة التي بين يدي من شرح الرَّضِيّ على الكافية.
(١٢٣) شرح الرَّضِيّ على الكافية:١٦٠/٢
(١٢٤) مغني اللبيب: ٦١٦
(١٢٥) شرح التصريح على التوضيح:٥٠٠/١
(١٢٦) الدرس النحوي في بغداد:٧
(١٢٧) ينظر: نشأة النحو: ٢٢٣-٢٢٥

١/ منع أكثرهم توكيد العائد المنصوب المحذوف، وكذلك العطف عليه، قال الأشمونيّ: "إذا حذف العائد المنصوب بشرطه ففي توكيده والعطف عليه خلاف: أجازه الأخفش والكِسَائِيّ، ومنعه ابن السراج وأكثر المغاربة"(١٢٨).

٢/ حكى ابن هشام عن بعض المغاربة ذهابهم إلى أنّك "إذا قلت علمت زيداً لأبوه قائم أو ما أبوه قائم فالعامل معلق عن الجملة، وهو عامل في محلها النصب على أنَّها مفعول ثانٍ"(١٢٩).

٣/ ذهب بعض المغاربة كما حكى عنهم السِّيوطيّ إلى تجويز أن يقال: "هذا أطيب بسراً منه رطباً وزيد أشجع أعزل من عمرو ذا سلاح"(١٣٠)؛ إذ أجازوا تأخير حال الفاضل عن أفعل التفضيل بشرط وجود فاصل بين حال الفاضل وحال المفضول.

٤/ يرون أن نصب (غير) في حالة الاستثناء كنصب المستثنى بإلّا(١٣١).

٥/تجويزهم العطف وتركه في تمييز المقدار المكوّن من جنسين مختلفين، فأجازوا: عندي رطل سمناً وعسلاً، خلافاً للفَرّاء الذي منع العطف، وخلافاً لغيره ممن جعل العطف واجباً، ويلحظ هنا ذهاب العديد من المتأخرّين إلى رأي المغاربة في هذه المسألة(١٣٢).

٦/ لم يعدوا أم المنقطعة من أدوات العطف(١٣٣)، ووافقهم الأستاذ عباس حسن في هذا الرأي(١٣٤).

٧/ ذهابهم إلى أنّ (أن) المخففة المفتوحة تعمل في الظاهر كعملها في الضمير، ويظهر من السِّيوطيّ موافقتهم في هذا القول(١٣٥).

٨/ قال الأشموني: "شرط في التسهيل في نصب جواب الاستفهام أن لا تضمن وقوع الفعل احترازاً من نحو: لم ضربت زيداً فيجازيك؛ لِأنّ الضرب قد وقع، فلم يمكن سبك مصدر مستقبل منه، وهو مذهب أبي عليّ، ولم يشترط ذلك المغاربة"(١٣٦).

٩/ ذهب متأخروهم إلى "أنّ حذف أن مقصور على السّماع مُطلَقاً فلا يرفع ولا ينصب بعد الحذف إلّا ما سمع"(١٣٧)

الفصل الثالث: من المَسَائِل الخلافية الّتي ذكرها في كتابه:

كان الأسلوب السائد في هذا الكتاب تَعَرّضَ المؤلف للكثير من المَسَائِل الخلافية بين النحاة والمَسَائِل الّتي تفرد بها بعض النحاة وذلك عند تعرضه لترجمتهم؛ ولذلك فلا يمكن في هذه العجالة استقصاء المَسَائِل الخلافيّة الّتي ذكرها؛ ولكن مالا يدرك كلّه لا يترك جلّه، فمن المَسَائِل الخلافية الّتي ذكرها:

المسألة الزنبورية:

لعل من أبرز المَسَائِل وأشدها ارتباطاً بتاريخ علم النحو مسألة جواز نصب الخبر بعد إذا الفجائية، والمناظرة بين الكِسَائِيّ(ت١٨٩هـ) وسِيبَوَيهِ(ت١٨٠هـ) مشهورة، حيثُ "جاء الكِسَائِيّ وغصت الدار بالحضور على مشهد من يحيى وابنه جعفر ثم بدأ الكِسَائِيّ الحديث وقال لسِيبَوَيهِ: تسألني أو أسالك؟ فقال سِيبَوَيهِ: سل أنت، فقال له: "هل يقال كنت أظن أنّ العقرب أشدّ لسعة من الزنبور، فإذا هو هي، أو يقال مَعَ ذلك فإذا هو إيّاها؟، فقال سِيبَوَيهِ: "فإذا هو هي" ولا يجوز النصب، فسأله عن أمثال ذلك نحو: "خرجت فإذا عبد الله القائمُ أو القائمَ"، فقال كله بالرفع، فقال الكِسَائِيّ: "العرب ترفع ذلك وتنصبه"، واحتدم الخلاف بينهما طويلاً، فقال يحيى: قد اختلفتما وأنتما رئيس بلديكما فمن يحكم بينكما؟ فقال الكِسَائِيّ هؤلاء العرب ببابك

(١٢٨) شرح الأشموني:١٥٩/١
(١٢٩) مغني اللبيب:٥٤٥
(١٣٠) همع الهوامع:٣٣٨/٣-٣٣٩
(١٣١) ينظر: مغني اللبيب:٢١١
(١٣٢) ينظر مثلا: النحو الوافي:٤٢٢/٢
(١٣٣) ينظر: الجنى الداني:٢٠٦
(١٣٤) ينظر: النحو الوافي:٥٩٩/٣
(١٣٥) ينظر: همع الهوامع:٥١٤/١
(١٣٦) ينظر: شرح الأشموني:٥٦٦/٣
(١٣٧) شرح الأشموني:٥٧٣/٣

وفدت عليك من كل صقع وقد قنع بهم أهل المصرين، يحضرون ويسألون، فقال يحيى: قد أنصفت، واستدعاهم فتابعوا الكِسَائِيّ فأقبل الكِسَائِيّ على سِيبَوَيهِ وقال له: قد سمع أيّها الرجل، فاستكان سِيبَوَيهِ عند ذلك وانقبض خاطره"(١٣٨).

والشَّيخ الطَّنطَاوِيّ في هذه المسألة يرى أنّ "الحقّ مَعَ سِيبَوَيهِ، والقرآن الكريم أصدق شاهد له؛ يقول الله تعالى: {فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّاظِرِينَ}(١٣٩) وعلى نمط هذه الآية آي كثيرة، ولو ثبت النصب لكان خارجاً عن القياس واستعمال الفصحاء، ولذا تمحّل النَحوِيّون في تخريج هذا النصب على أوجه ثم تعقبوها.."(١٤٠).

لكن يلاحظ على استدلاله بالقرآن الكريم أنّ الكتاب العزيز يدلّ على صحة الرفع ورجحانه، وليس فيه ما يمنع من النصب، ولم يدّعِ الكِسَائِيّ أنّ العرب تنصب فقط، ولم يفضل النصب على الرفع، بل كانت غاية دعواه أنّ العرب يرفعون وينصبون.

نعم. الكلام في الشاهد الذي اعتمده، فإن صحت قضية التزوير فلا مستند للنصب، وإن وُجد ما يدل على النصب فكلام الكِسَائِيّ تامّ مَعَ مرجوحيّة النصب لمخالفته للأسلوب القرآنيّ.

بل يلاحظ أنّ الحريريّ البَصرِيّ(ت٥١٦هـ)، وهو من هو في علوم العَرَبِيّة كان قد استعمل التعبير المرفوض من قبل سِيبَوَيهِ، فقال في المقامة الشيرازيّة: "تأمّلْتُ الشَّيخ على سُهومَةِ مُحَيّاهُ. وسُهوكَةِ ريّاهُ. فإذا هوَ إيّاهُ"(١٤١). وكلام الحريري وإن لم يكن حجّة في نفسه، إلّا أنَّهُ يكشف عن تجويزه هذا الاستعمال، نعم. جاء به في مقامة مسجوعة، والسجع يجري مجرى الشعر، إذ " قد يلحق بالضرورة ما في معناها، وهو الحاجة إلى تحسين النثر بالازدواج"(١٤٢).

وقال ابن مالك(ت٦٧٢هـ): "ومن الاستغناء عن خبر المبتدأ بالمفعول به ما رواه الكُوفِيّون من قول العرب: حسبت العقرب أشدَّ لسعة من الزُّنبور فإذا هو إيّاها. أي: فإذا هو يساويها"(١٤٣)، وهو بهذا مخالف للحريريّ في استعماله السابق؛ إذ لا تستقيم عبارة المقامة مَعَ معنى التشبيه.

والوجوه الّتي ذكرت لتوجيه هذه المسألة مبنيّة على محاولة إيجاد وجه لمجيء(إيّا) المنصوبة في هذا الموضع، ولكن يمكن أن تعالج المسألة –ولاسِيَّما على أصول الكُوفِيّين– بأسلوب آخر، وهو التسليم بوقوع (إيّا) في محل رفع لا نصب، لكنّ مجيئها في هذا المحل إنّما كان على نحو الاستعارة، كما ورد شبيهه من الأخفش في توجيه قولهم: لولاي ولولاك، وقد ذهب ابن جنّي(ت٣٩٢هـ) إلى جواز "أن يكون إيّاهم في موضع جرّ وإن كان لفظه للضمير المنصوب. ألا ترى إلى قوله:

فأحسن وأجمل في أسيرك إنَّهُ * * * ضعيف ولم يأسر كإياك آسر

وجاز ذلك عندنا كما جاز قوله: أنا كأنت، وأنت كأنا، وكما جاز، مررت بك أنت، ونزلت عليهم هم. فكما باشرت هذه الضمائر ونحوها الجوارّ وهي ضمير المرفوع، كذلك جاز أن تباشر إيّاك الكاف في قوله: كإيّاك، وإن كانت إيّاك من ضمير المنصوب.."(١٤٤)، وهذا الكلام وإن كان خاصّاً بوقوعها في موقع الجرّ إلّا أنّ القاعدة العامة الّتي أشار إليها تشمل النصب أيضاً، بل يظهر من أبي بكر الأنباريّ(ت٣٢٨هـ) استدلاله بوقوع (إيّا) في محل الجرّ كما تقدم. على أنّ وقوعها في موقع نصب إنّما هو على الغالب، فقال: "وربّما وقعت في موضع الخفض... والأغلب عليهن التعرّب بالنصب"(١٤٥)، ولكن يظهر

(١٣٨) نشأة النحو:٥٣، وينظر: معجم الأدباء:١٨٨/١٣
(١٣٩) سورة الأعراف:١٠٨
(١٤٠) نشأة النحو:٥٤
(١٤١) مقامات الحريري:٣٧١المقامة الشيرازية.
(١٤٢) الاقتراح:٣٢
(١٤٣) شرح التسهيل:٣٢٥/١
(١٤٤) التمام في تفسير أشعار هذيل:٣٣
(١٤٥) كتاب مختصر في ذكر الألفات:٣٣

من إمام المدرسة الكُوفِيّة أبي العباس ثعلب(ت٢٩١هـ) أنّ وقوعها في موقع الجرّ إنّما وقع في الشعر ليس غير[١٤٦]، وفي توجيه بعض الأبيات قال ابن هشام: "ويصحّ بيت ابن هشام على إنابة ضمير النصب عن ضمير الرفع"[١٤٧].

وعلى كل حال سواء كان الحق مَعَ الكِسَائِيّ أم مَعَ سِيبَوَيهِ فلا يمكن المفاضلة بين عالمين أو بين مذهبين بملاحظة مسألة مفردة.

جواز قيام نعم مقام بلى عند أمن اللبس:

قال المُصَنِّف في ترجمة سِيبَوَيهِ: "وحسبه في أسلوبه أن يتلقف ابن الطراوة غلطة واحدة فيه، ثم لم تسلم له مَعَ هذا إلّا تلك: هي أنّ سِيبَوَيهِ في الجزء الأول باب (ما تجري عليه صفة ما كان من سببه وصفة ما التبس به، إلخ) أجاب بكلمة نعم عن استفهام تقريري داخل على النفي مرتين إذ يقول: "قيل له: ألست تعلم أنّ الصفة. فإنَّهُ لا يجد بداً من أن يقول نعم. أفلست تجعل هذا العمل. فإنَّهُ قائل: نعم"[١٤٨]. والمعروف في (نعم) أنّها جواب لما بعد الاستفهام، وهو خلاف المراد على ما هو واضح. ودفع هذا التعقّب ابن هشام في المغني مبحث (نعم) فقال: "وزعم ابن الطراوة أنّ ذلك لحن. ويجوز عند أمن اللبس أن يجاب النفي بما يجاب به الإيجاب رعياً لمعناه. وعلى ذلك قول الأنصار –رضي الله عنهم– للنبي –صلى الله عليه[وآله] وسلم– وقد قال: "ألستم ترون لهم ذلك؟ قالوا: نعم" وعلى ذلك جرى كلام سِيبَوَيهِ، والمخطّئ مخطئ"[١٤٩].

أقول: وفي هذا الدفاع خروج عن أصول المدرسة البَصرِيّة، فهو قد اكتفى بشاهد واحد، وهذا الشاهد مخالف لما هو المطَّرد في لغة العرب، والشاهد هو رواية لم تتوفر على شرط الاحتجاج اللُغَوِيّ، ولكنّ إرادة الدفاع عن سِيبَوَيهِ حملتهم على مخالفة أصولهم. ومما يضعف دفاعهم عن سِيبَوَيهِ هنا أنّ سِيبَوَيهِ نفسه كان قد ذكر دلالة بلى، ولم يذكر، بل لم يشر إلى شيء مما ذكروه، إذ اقتصر على قوله: "وأمّا بلى فتوجب به بعد النفي، وأمّا نعم فعدةٌ وتصديقٌ"[١٥٠].

من آراء يونس بن حبيب(ت١٨٢هـ):

يعدّ يونس بن حبيب من أبرز علماء المدرسة البَصرِيّة، وقد تتلمذ على يديه إمام النحاة سِيبَوَيهِ، وقد ذكر الشَّيخ الطَّنطَاوِيّ في ترجمته أنّ "له مذاهب خاصة في النحو، منتشرة في كتبه[١٥١]، من ذلك قول سِيبَوَيهِ في باب ما يتقدم فيه المُستَثنَى: "وحدثنا يونس أنّ بعض العرب الموثوق بهم يقولون: (مالي إلّا أبوك أحد) فيجعلون أحداً بدلاً، كما قالوا: ما مررت بمثله أحد فجعلوه بدلاً"[١٥٢]، وقول الرَّضِيّ في الكلام على (ما) الحجازية: "ونقل عن يونس أنَّهُ يجوز إعمالها مَعَ انتقاض نفيها بإلّا.."[١٥٣]"[١٥٤].

من آراء الأخفش الأوسط(ت٢١٥هـ):

ذكر الشَّيخ الطَّنطَاوِيّ عند ترجمة الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة(ت٢١٥هـ) عدة آراء ذهب إليها، مِنها ما وافق فيه الكُوفِيّين خلافاً للبَصرِيّين ومِنها ما انفرد به، وذكر كذلك اختلاف أقواله في المسألة الواحدة على قولين فصاعدا[١٥٥]، ومن تلك المَسَائِل الّتي وافق فيها الأخفش الكُوفِيّين[١٥٦]:

---

(١٤٦) ينظر: مجالس ثعلب:ق١/١٣٣
(١٤٧) مغني اللبيب:٣٧٦
(١٤٨) كتاب سيبويه: ١٩/٢
(١٤٩) نشأة النحو: ١٠٢، مغني اللبيب:٤٥٣
(١٥٠) كتاب سيبويه:٤/٢٣٤
(١٥١) لم يصلنا شيء من كتبه، وإنما وصلت آراؤه إلينا من طريق تلاميذه كسيبويه.
(١٥٢) كتاب سيبويه:٣٣٧/٢
(١٥٣) شرح الرَّضِيّ على الكافية:١٨٧/٢
(١٥٤) نشأة النحو: ٧٩
(١٥٥) المصدر نفسه: ٧٩
(١٥٦) ينظر: المصدر نفسه: ١٠٦

١/ جعله فعل الأمر فعلاً معرباً مجزوماً بلام الأمر المقدرة، وهذا بناءً على قولهم: إنَّهُ مقتطع من المضارع[١٥٧].
٢/تجويزه أن يرفع الوصف والظرف فاعلاً ظاهراً من غير اعتماد[١٥٨].
٣/ جواز زيادة (من) مَعَ المعرفة في غير الإيجاب[١٥٩].
وذكر كذلك بعضاً من المَسَائِل الّتي انفرد فيها الأخفش بالقياس، وهي[١٦٠]:
١/ تجويزه وقوع (أن) بعد (لعلّ) قِياساً على جوازها بعد (ليت)[١٦١].
٢/ تجويزه رفع الفعل المضارع بعد حَتّى المسبوقة بالنفي، إذ قاسها على الإيجاب وجعل النفي داخلاً على الكلام برمته[١٦٢].
٣/ قوله بجواز منع الصرف للصفة الّتي على وزن أفعل وإن قبلت التاء، مثل: أرمل الذي مؤنثه أرملة قِياساً على أحمر[١٦٣].
٤/ مجيء اسم فعل الأمر قِياساً من الرباعي على وزن فِعلال[١٦٤].
٥/ إمكان تصغير اللاتي واللائي على لفظهما[١٦٥].

من آراء المُبَرِّد(ت٢٨٥هـ):

ذكر في ترجمة أبي العباس مُحَمَّد بن يزيد المُبَرِّد(ت٢٨٥هـ) بعضاً من آرائه الّتي عدّها غريبة، فمِنها قوله بجواز "ظهور (كان) بعد (أمّا) في نحو: أمّا أنت منطلقا انطلقت، قال الرَّضِيّ: "وأجاز المُبَرِّد ظهور كان على أنّ (ما) زائدة لا عوض، ولا يستند ذلك إلى سماع"[١٦٦]، وكان كثيراً ما يخطّئ بعض الأساليب لسعة أفقه في الاطّلاع، فمن ذلك على سبيل المثال إنكاره وقوع الضمير المتصل بعد لولا، مثل: لولاي ولولاك ولولاه ونحوها، فقد ذكر بعد كلام ردّ به تخريجي سيبويه والأخفش لها ما نصه: "والذي أقوله إنّ هذا خطأ لا يصلح، [إلّا][١٦٧] أن نقول: لولا أنت، كما قال الله عز وجل: {لَوْلا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ}[١٦٨]"[١٦٩]، وتعقبه لسِيبَوَيهِ مشهور"[١٧٠].

وذهب الأخفش في (لولاي ولولاك) إلى "أنّ الضمير المتصل بعدها مستعار للرفع فيحكم بأنّ موضعه رفع بالابتداء وإن كان بلفظ المضمر المنصوب أو المجرور"[١٧١]. وهذه المسألة شبيهة بالمسألة الزنبورية المتقدمة.

من آراء أبي الفتح المطرزي المعروف بصدر الأفاضل(ت٦١٠أو ٦١٧هـ):

ذكر المُصَنِّف في ترجمة أبي الفتح المطرزي أنّ "من آرائه النَحوِيّة أنّ (سحر) مبنية عند قصد التعيين مَعَ الظرفية، وردّ عليه ابن الناظم في شرحه على قول أبيه:

والعدل والتعريف مانعا سحر * * * إذا به التعيين قصدا يعتبر

بأوجه ثلاثة نقلها عنه خالد في التصريح، ثم الأشموني في شرحه"[١٧٢].

---

(١٥٧) ينظر: مغني اللبيب:٣٠٠
(١٥٨) ينظر: شرح الرضي على الكافية:٢٢٦/١
(١٥٩) ينظر: المصدر نفسه:٢٦٨/٤
(١٦٠) ينظر: نشأة النحو: ١٠٧-١٠٨
(١٦١) ينظر: المفصل للزمخشري: ٣٠٦-٣٠٧
(١٦٢) ينظر: مغني اللبيب:١٧١
(١٦٣) ينظر: شرح الأشموني:١٣٩/٣
(١٦٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية:١٠٩/٣
(١٦٥) ينظر: شرح الرضي على الشافية:٢٨٨/١
(١٦٦) شرح الرَّضِيّ على الكافية:١٤٩/٢
(١٦٧) وردت في كتاب الطَّنطَاوِيّ: لا أن تقول. وهو وهم
(١٦٨) سورة سبأ:٣١
(١٦٩) الكامل في اللغة والأدب:٢٤٧
(١٧٠) نشأة النحو:١١٣
(١٧١) خزانة الأدب:٣٣١/٥
(١٧٢) نشأة النحو: ٢٠٨، وينظر: شرح التصريح على التوضيح:٣٤٣/٢، وينظر: شرح الأشموني:١٦٣/٣-١٦٤

أقول: أوّل من ردّ على صدر الأفاضل قوله هذا هو جمال الدين بن مالك صاحب الألفيّة، والوجوه الثلاثة المشار إليها إنّما استفادها ابن الناظم من والده الذي قال في شرحه على الكافية الشافية: " وما ذهب إليه مردود بثلاثة أوجه: أحدهما: أنّ ما ادّعاه ممكن وما ادّعيناه ممكن، لكنّ ما ادّعيناه أولى، فإنَّهُ خروج عن الأصل بوجه دون وجه؛ لِأنّ الممنوع من الصرف باقٍ على الإعراب. بخلاف ما ادّعاه؛ لِأنَّهُ خروج عن الأصل بكل وجه.

الثاني: أنَّهُ لو كان مبنياً لكان غير الفتحة أولى به؛ لِأنَّهُ موضع نصب فيجب اجتناب الفتحة، لئلا [يتوهم][١٧٣] الإعراب. كما اجتنب في (قبل) و (بعد) والمنادى المضموم.

الثالث: أنَّهُ لو كان مبنياً لكان جائز الإعراب جواز إعراب (حين) في قوله:

على حين عاتبت المشيب على الصبا

لتساويهما في ضعف سبب البناء؛ لكونه عارضاً، وكان يكون علامة إعرابه تنوينه في بعض المواضع"[١٧٤].

وما ذكره الشَّيخ الطَّنطَاوِيّ من أنّ الأشمونيّ نقل الردود الثلاثة عن ابن الناظم وهمٌ آخر، إذ صرّح الأشمونيّ بأنَّه نقلها من شرح الكافية[١٧٥]، ويقصد: شرح الكافية الشافية لابن مالك الأب.

وبعض هذه المذكورة الوجوه كانت مورداً للأخذ والردّ، فقال السِّيوطيّ رادّاً على الوجه الثاني: "وهذا الردّ ليس بشيء؛ لِأنّ سحر تدخله الحركات كلّها إذ لم يكن معرفة فكانت الفتحة أولى به في البناء لِأنّ الكسر إنّما يكون لالتقاء الساكنين وقد انتفى هذا ففتح تخفيفاً وتبعاً لحركة ما قبله للمناسبة"[١٧٦].

وكذلك ردّ بعض النَحوِيّين على الوجه الثالث، وهو قياسه على حين "بأنّ الفرق بين سحر وحين ظاهر؛ لِأنّ سبب بناء (حين) إضافته لمبنيّ، وهي مجوز للبناء لا موجبة وسبب بناء (سحر) تضمّنه معنى الحرف وهو موجب لا مجوّز كما لا يخفى أي: ومجرّد اشتراكهما في عروض البناء لا يقتضي جواز البناء فقد يكون البناء العارض واجباً كبناء المنادى واسم لا"[١٧٧].

وهناك مَسألة مهمة ينبغي الالتفات إليها، وهي ما السبب الذي دعا المطرزيّ إلى هذا القول؟ السبب حسب رأيه هو انتفاء العدل في سحر، فقد حكي عنه أنّ "ما ذكره الجمهور من أنَّهُ عدل عن الألف واللام مشكل؛ لِأنَّهُ يشعر بأنَّهُ تضمّن تعريفها؛ لِأنّ معنى المعدول عنه يتضمنه المعدول له، ألا ترى أنّ عمر تضمن معنى عامر وحذام تضمن معنى حاذمة ومثنى تضمن معنى اثنين اثنين وفسق تضمّن معنى فاسق، وهذا حقيقة العدل، وإذا كان كذلك فكيف يكون سحر معنى ما فيه الألف واللام، ويكون علماً، وتعريف العَلَميّة لا يجامع تعريف اللام، فكذلك لا يجامع تعريف ما عدل عنها؟"[١٧٨].

من آراء الرَّضِيّ الاستراباذي(ت٦٨٦هـ):

ذكر الشَّيخ الطَّنطَاوِيّ في ترجمة الرَّضِيّ الاستراباذي بعض الأمثلة الّتي وافق فيها الرَّضِيّ الكُوفِيّين أو كان رأيه قريباً من رأيهم، كقولهم بشرطية أنّ المدغمة في نحو أمّا أنت منطلقاً انطلقت، ورأيه في أنّ الضمير في أنت وأخواته هو التاء، وأمّا إياك وأخواته فيرى أنّ الضمير هو الكاف فقط، كما استقرب رأيهم في أنّ المصدر المؤول من أن+ الفعل المضارع في نحو: (يعجبني زيداً أن يقوم) يعرب بدل اشتمال، ومن أهم القضايا الّتي لاحظها الشَّيخ الطَّنطَاوِيّ في الدرس النَحوِيّ عند الرَّضِيّ

(١٧٣) في الأصل: يتوهب.
(١٧٤) شرح الكافية الشافية:١٤٨٠/٣
(١٧٥) ينظر: شرح الأشموني:١٦٣/٣
(١٧٦) همع الهوامع:١٠٧/١
(١٧٧) حاشية الصبان على شرح الأشموني:٣٩١/٣
(١٧٨) همع الهوامع:١٠٧/١

الاستراباذي استقلاله الفكريّ فـ "قد يبدو له ابتكار جديد يخرج به على كلّ النحاة، عماده في ذلك استقلال الرأي ورجاحة الحجّة"(١٧٩)، وذكر سبع مَسَائِل كأمثلة لتلك الآراء، وهي كما يأتي(١٨٠):

١/ عدم قيام دليل قاطع عنده "على أنّ الوصف العارض غير معتد به في منع الصرف"(١٨١).

٢/ دمجه عطف البيان في بدل الكلّ من الكلّ وعدم عدّه نوعاً مستقلاً من التوابع(١٨٢).

٣/ أسماء الأفعال ليست عنده معدولة عن فعل الأمر خلافاً لجمهور النَحوِيّين(١٨٣).

٤/ عمم النَحوِيّون المنع في المَسَائِل الثلاثة الآتية: الأولى: تقدم معمول المصدر عليه، الثانية: الفصل بينه وبين معموله بأجنبي، الثالثة: حذفه مَعَ بقاء معموله، وأمّا الرَّضِيّ فيرى جواز ذلك كله مَعَ الظرف والجار والمجرور(١٨٤).

٥/ يرى أنّ الصفة المشبهة موضوعة لمجرّد الثبوت، خلافاً لما اشتهر بينهم من كونها موضوعة للدوام(١٨٥).

٦/ رأيه في إذن؛ إذ يرى اسميتها وفاقا للكُوفِيّين، لكنَّهُ يخالفهم في أصلها، إذ يرى "أنّ أصله (إذ)، حذفت الجملة المضاف إليها، وعوض مِنها التنوين، كما قصد جعله صالحاً لجميع الأزمنة الثلاثة، بعدما كان مختصّاً بالماضي"(١٨٦).

٧/ ذهب جمهور النَحوِيّين إلى أنّ "الفعل المنصوب بأن مضمرة وجوباً، بعد الفاء والواو...مؤول بمصدر يعطف على المصدر المسبوك من الفعل المتقدم. فإذا قلت: زرني فأكرمك، ولا تنه عن خلق وتأتي مثله، فالتقدير: ليكن منك زيارة لي فإكرام مني إياك، ولا يكن منك نهي عن خلق واتيان مثله"، وهذا القول هو قول البَصرِيّين، وأمّا الكُوفِيّون فقد ذهبوا إلى أنّ الفاء "جزائية في جواب شرط تضمنه ما قبلها ... واختار الرَّضِيّ أنّها متمحّضة للسببية وإنّما صرف ما بعدها عن الرفع إلى النصب للتنصيص على ذلك"(١٨٧).

من آراء ابن هشام (ت٧٦١هـ) في مغني اللبيب:

قال المُصَنِّف عند ترجمة ابن هشام الأنْصاريّ(ت٧٦١هـ): "وفي المغني نهج سبيلاً لم يسبق إليه، أتاح له ألّا يدع مسألة نَحوِيّة إلّا عرض لها بإبداع مَعَ عدم تكرار، فأوفى على الغاية، وفي خلال تفصيلاته وازن كثيراً بين المذاهب النَحوِيّة وإن كان صغوه مَعَ البَصرِيّين"(١٨٨)، ثم ذكر بعض المَسَائِل الّتي وافق فيها الكُوفِيّين، وهي

١/ ذهابهم إلى إنكار أن المفسرة(١٨٩).

٢/ ذهابهم إلى أنّ (أن) المدغمة في (ما) أداة شرط، كما في: أمّا أنت منطلقاً انطلقت(١٩٠).

٣/ جعلهم فعل الأمر معرباً مجزوماً بلام الأمر المقدرة؛ لِأنّه عندهم مقتطع من الفعل المضارع(١٩١).

٤/ ذهابه إلى أنّ (أم) في قوله تعالى:{أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ}(١٩٢) ليس دالاً على الاستفهام، خلافاً للبَصرِيّين الذين ذهبوا إلى أنّها بمعنى بل والهمزة جميعاً، كما حكى عنهم ابن الشجريّ(١٩٣).

---

(١٧٩) نشأة النحو: ٢٤٦
(١٨٠) ينظر: المصدر نفسه: ٢٤٦-٢٤٧
(١٨١) شرح الرَّضِيّ على الكافية:١٢٧/١
(١٨٢) ينظر: المصدر نفسه:٣٧٩/٢
(١٨٣) ينظر: المصدر نفسه:١١٠/٣
(١٨٤) ينظر: المصدر نفسه:٤٠٧/٣
(١٨٥) ينظر: المصدر نفسه:٤٣١/٣
(١٨٦) شرح الرَّضِيّ على الكافية:٣٩/٤
(١٨٧) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي:٢٢/٢
(١٨٨) نشأة النحو:٢٧٩
(١٨٩) ينظر: مغني اللبيب:٤٧
(١٩٠) ينظر: المصدر نفسه:٥٣
(١٩١) ينظر: المصدر نفسه:٣٠٠
(١٩٢) سورة الرعد:١٦
(١٩٣) مغني اللبيب:٦٦

خاتمة:

بعد هذه العجالة في قراءة هذا الكتاب المفيد والممتع يمكن الخروج بعدّة فوائد:

أولها: لم يكن الشَّيخ الطَّنطَاوِيّ مُصَنِّف الكتاب محل الدراسة مؤرخاً محضاً، فلم يقتصر على جمع ما قيل حول الشخصيّات الّتي يتحدث عنها أو الموازنة بين المرويّات التاريخيّة فقط، بل تجاوز إلى نقد الكتب والآثار الّتي خلفها النحاة، فكان يقف منهم موقف الندّ للندّ، يحاكم آراءهم ويختار مِنها ما يراه مناسباً، فكان له في هذا الكتاب علاوة على المادّة التاريخيّة –الّتي كانت الأساس في تصنيفه– فوائد نَحويّة وصرفية ولُغَويّة منتشرة فيه تبيّن اختيارات مؤلفه ومذهبه اللُغَوِيّ والنَحوِيّ.

الأمر الثاني: اهتم المُصَنِّف اهتماماً بالغاً بالشواهد على اختلافها، وكان يرى أنّ الشاهد في النحو هو النحو، فتناول الشاهد القرآني الذي لا خلاف فيه، ويظهر احتجاجه بالقراءات، وأمّا الاحتجاج بالحديث النبويّ الشريف فقد سلك فيه مسلكاً وسطاً، وهو مسلك الشاطبيّ، وأمّا نثر العرب وشعرهم فكانا عنده بمكانة رفيعة، واهتم كذلك بعصر الشاهد وقائله، ويلاحظ أنَّهُ كان محقّقاً في صحّة الشواهد الشعريّة وفي ضبطها وفي الاحتجاج بها.

الأمر الثالث: كان المُصَنِّف متبرّما من الخلاف النَحوِيّ المبنيّ على الذوق، وعلى الرغم من ذلك فقد كان مائلاً إلى مذهب البَصرِيّين، ولكن ميله هذا لم يمنعه من إنصاف الكُوفِيّين خلافاً لابن الأنباريّ صاحب كتاب (الانصاف في مَسَائِل الخلاف) الذي انتقده المُصَنِّف كما مرّ.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

أخبار النحويين البصريين: لأبي سعيد السيرافي(ت٣٦٨هـ)، تح: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، منشورات مصطفى البابي الحلبي: ١٣٧٣هـ – ١٩٦٦م.

الازهر في ألف عام: د. مُحَمَّد عبد المنعم خفاجيّ، ود. عليّ عليّ ترك، المكتبة الأزهريّة للتراث، ط٣–٢٠١١م

الأغاني: لأبي الفرج الأصفهاني(ت:٣٥٦هـ)، دار إحياء التراث العربي.

الاقتراح: جلال الدين السِّيوطيّ(ت٩١١هـ)، تح: عبد الحكيم عطية، دار البيروتيّ، ط٢–١٤٢٧هـ ٢٠٠٧م.

الإنصاف في مَسَائِل الخلاف: كمال الدين الأنباريّ (ت٥٧٧هـ)، المكتبة العصريّة، ط١– ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣م.

كتاب الإيضاح: لأبي علي الفارسي(ت٣٧٧هـ)، تح: د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط٢–١٤١٦هـ ١٩٩٦م.

إيضاح شواهد الإيضاح: لأبي علي القيسي (ت: ق ٦هـ)، تح: د. محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط١–١٤٠٨هـ– ١٩٨٧م.

البيان في تفسير القرآن: للسيّد أبي القاسم الخوئيّ(ت١٤١٢هـ) دار الزهراء– بيروت،ط٤–١٣٩٥هـ ١٩٧٥م.

تاج العروس من جواهر القاموس:، مرتضى الزَّبيدي (ت١٢٠٥هـ)، تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

تاريخ بغداد: للخطيب البغدادي(ت٣٦٤هـ)، تح: مصطفى عبد القادر عطا

تصريف الأسماء: الشَّيخ مُحَمَّد الطَّنطَاوِيّ، دار الظاهرية–الكويت، ط١–١٤٣٨هـ،٢٠١٧م.

التمام في تفسير أشعار هذيل مما اغفله ابو سعيد السكريّ: لأبي الفتح عثمان بن جنّي الموصليّ(ت٣٩٢هـ)، تح: أحمد ناجي القيسيّ، خديجة الحديثيّ، أحمد مطلوب، راجعه: د. مصطفى جواد، مطبعة العاني–بغداد، ط١–١٣٨١هـ ١٩٦٢م.

توضيح المقاصد: بدر الدين المرادي (ت:٧٤٩هـ)، تح: د فخر الدين قباوة – الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١–١٤١٣هـ ١٩٩٢م.

الجنى الداني: بدر الدين المرادي (ت:٧٤٩هـ)، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١–١٤٢٨هـ ٢٠٠٨م.

حاشية الشهاب على تفسير البيضاويّ: شهاب الدين الخفاجيّ المصريّ الحنفيّ(ت١٠٦٩هـ)، دار صادر–بيروت.

الحديث النبويّ الشريف وأثره في الدراسات النَحوِيّة واللُغَوِيّة، د. مُحَمَّد ضاري حمادي، وزارة الأوقاف العراقيّة، اللجنة الوطنيّة للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر، ١٩٨٢م.

خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغداديّ (ت١٠٩٣هـ)، تح: عبد السلام مُحَمَّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة،ط٤- ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

الدراسات اللُغَوِيّة عند العرب، د. مُحَمَّد حسين آل ياسين، مكتبة الحياة-بيروت، ط١-١٩٨٠م.

الدرس النحوي في بغداد: د. مهدي المخزوميّ، وزارة الإعلام العراقية، بغداد١٩٧٤م.

ديوان أبي تمام: لأبي تمام حبيب بن أوس(ت٢٣١هـ)، تح: محيي الدين الخياط.

ديوان المتنبّي: لأبي الطيّب المتنبي(ت٣٥٤هـ)، تح: علي العسلي، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط٢-١٤٢٥هـ ٢٠٠٥م.

السّماع والقياس: أحمد تيمور باشا(قدم له: الشَّيخ مُحَمَّد الطَّنطَاوِيّ)، دار الآفاق العربية- القاهرة، ط١-١٤٢١هـ ٢٠٠١م.

شرح ابن عقيل: بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيليّ المصريّ الهمدانيّ(ت٧٦٩هـ)، وبهامشه منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر-سوريا.

شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك: عليّ بن مُحَمَّد بن عيسى الأشمونيّ الشافعيّ(ت٩٠٠هـ) تح: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلميّة-بيروت، ط١-١٤١٩هـ١٩٩٨م.

شرح التسهيل: جمال الدين أبو عبد الله ابن مالك الطائيّ الجيّانيّ (ت٦٧٢هـ)،تح: د. عبد الرحمن السيّد والدكتور محمد بدوي المختون، دار هجر، مصر، ط١-١٤١٠هـ ١٩٩٠م.

شرح التصريح على التوضيح: الشَّيخ خالد الأزهري(ت٩٠٥هـ)، دار الكتب العلميّة - بيروت ١٤٢١هـ٢٠٠٠م.

شرح الرضي على الشافية: لرضيّ الدين الأستراباذيّ(ت٦٨٦هـ)، تح: مجموعة من المحققين، دار الكتب العلمية، بيروت،١٩٧٥م.

شرح الرَّضِيّ على الكافية: لرضيّ الدين الأستراباذيّ(ت٦٨٦هـ)، تح: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، مؤسسة الصادق - طهران ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.

شرح الكافية الشافية: جمال الدين أبو عبد الله ابن مالك الطائيّ الجيانيّ (ت٦٧٢هـ)، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١

شرح المفصل: لابن يعيش الموصليّ(ت٦٤٣هـ)، تح: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١-١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.

في أصول النحو: د. سعيد الأفغانيّ، المكتب الإسلامي، بيروت،١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

الكامل في اللغة والأدب: مُحَمَّد بن يزيد المُبَرِّد (ت٢٨٥هـ)، تح: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العَرَبِيّ- القاهرة،ط٣- ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م.

كتاب سِيبَوَيهِ: عمرو بن عثمان بن قنبر(ت١٨٠هـ)، تح: عبد السلام مُحَمَّد هارون، دار الجيل- بيروت، ط١

لسان العرب: ابن منظور الأنصاريّ الرويفعيّ الأفريقيّ (ت٧١١هـ)، دار صادر - بيروت، ط٣- ١٤١٤ هـ

مجالس ثعلب: لأبي العبّاس ثعلب(ت٢٩١هـ)، تح: عبد السلام مُحَمَّد هارون، دار المعارف-مصر.

كتاب مختصر في ذكر الألفات: أبو بكر الأنباريّ، تح: د. حسن الشاذليّ فرهود، دار التراث- القاهرة، ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.

المدارس النَحوِيّة: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة.

المدارس النَحوِيّة: د. خديجة الحديثيّ، دار الأمل- الأردن، ط٣-٢٠٠١م.

مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: د. مهدي المخزوميّ، دار المعرفة، بغداد: ١٩٥٥م١٣٤٧هـ

مصادر الشعر الجاهليّ: د. ناصر الدين الأسد، دار المعارف بمصر،ط٧-١٩٨٨م.

معجم الأدباء: ياقوت الحمويّ(ت٦٢٦هـ)، دار الفكر–بيروت، ط٣–١٤٠٠هـ
مغني اللبيب: ابن هشام الأنصاريّ (ت٧٦١هـ)، تح: د. مازن المبارك ومُحَمَّد عليّ حمد الله، دار الفكر–دمشق، ط٦–١٩٨٥م.
المفصل في صنعة الإعراب: جار الله محمود الزمخشريّ(ت٥٣٨هـ)، قدم له: د. عليّ بوملحم، دار الهلال–بيروت، ط١–١٩٩٣م.
مقامات الحريريّ: لأبي مُحَمَّد القاسم بن عليّ الحريريّ (ت٥١٦هـ)، مطبعة المعارف، بيروت.
النحو الوافي: عباس حسن(ت١٣٩٨هـ)، دار المعارف،ط–١٥
نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: الشَّيخ مُحَمَّد الطَّنطَاوِيّ، دار المعارف–مصر.
همع الهوامع: جلال الدين السِّيوطيّ(ت٩١١هـ)، تح: عبد الحميد هنداويّ، المكتبة التوفيقية–مصر.
الوساطة بين المُتَنَبِّي وخصومه: القاضي عبد العزيز الجرجانيّ(ت٣٩٢هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ومحمد علي البجاويّ، مطبعة عيسى البابيّ الحلبيّ، ١٣٨٦هـ ١٩٦٦م.